Gateway Journal for Modern Studies and Research (GJMSR), vol.3, no.1, 27 Feb. 2026
https://doi.org/10.61856/2bsh3839

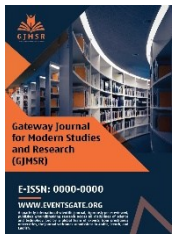

Scientific Events Gate

GJMSR
Gateway Journal for Modern Studies and Research
https://gjmsr.eventsgate.org/gjmsr/

القوة الناعمة ودورها في تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي

أحمد عبد الفتاح عطية
الجامعة الإسلامية في منيسوتا- الولايات المتحدة الأمريكية
ahmed.alattia@gmail.com

الملخص: ناقشت هذه الدراسة دور القوة الناعمة في تعزيز مكانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية مؤثرة، حيث كانت قد أصبحت أداة رئيسية في تحقيق النفوذ الدولي إلى جانب القوة الصلبة، وهدف البحث إلى تحليل مفهوم القوة الناعمة وأدواتها المختلفة التي وظّفها المجلس مثل الدبلوماسية الاقتصادية والإعلام والتعليم والثقافة والرياضة، مع التركيز على مدى نجاح هذه الأدوات في تحقيق الأهداف الإقليمية والدولية، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة كيفية توظيف دول الخليج للقوة الناعمة إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطور استراتيجيات المجلس منذ تأسيسه، وأبرزت الدراسة تجارب الإمارات في الاستثمار بالفعاليات الثقافية والرياضية وقطر في الإعلام والوساطات الدبلوماسية والسعودية في الإصلاحات الاجتماعية والانفتاح الثقافي، مما أشار إلى أن القوة الناعمة كانت قد أصبحت عنصرًا رئيسيًا في نفوذ دول الخليج رغم التحديات المرتبطة بالاستدامة والتنسيق بين الدول الأعضاء والتأثير السياسي الإقليمي، واختتم البحث بالتوصية بتبنّي استراتيجية خليجية موحّدة لتعزيز التكامل في القوة الناعمة وتطوير الدبلوماسية العامة وتوسيع الدور الإعلامي باستخدام التقنيات الحديثة وتحقيق التوازن بين القوتين الناعمة والصلبة لتعزيز الدور الإقليمي والدولي لمجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة- مجلس التعاون الخليجي- الدبلوماسية الثقافية- المكانة الإقليمية.

Soft Power and Its Role in Enhancing the Status of the Gulf Cooperation Council

Ahmed Abdel Fattah Attia
Islamic University of Minnesota – USA
ahmed.alattia@gmail.com

Abstract: This study discussed the role of soft power in enhancing the position of the Gulf Cooperation Council (GCC) as an influential regional organization. Soft power has become a key tool for achieving international influence alongside hard power. The research aimed to analyze the concept of soft power and the various tools employed by the Council, such as economic diplomacy, media, education, culture, and sports, focusing on the extent to which these tools have succeeded in achieving regional and international goals. The research adopted a descriptive-analytical approach to study how the Gulf states employ soft power, in addition to a historical approach to trace the development of the Council's strategies since its establishment. The study highlighted the experiences of the UAE in investing in cultural and sporting events, Qatar in media and diplomatic mediation, and Saudi Arabia in social reforms and cultural openness. This indicated that soft power has become a key element in the influence of the Gulf states, despite the challenges related to sustainability, coordination among member states, and regional political influence. The research concluded with a recommendation to adopt a unified Gulf strategy to enhance integration in soft power, develop public diplomacy, expand the media role using modern technologies, and achieve a balance between soft and hard power to strengthen the regional and international role of the GCC.

Keywords: **Soft Power- Gulf Cooperation Council (GCC)- Cultural Diplomacy- Regional status.**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/2bsh3839

المقدمة

شهد النظام الدولي تحولات كبيرة في أدوات النفوذ والتأثير؛ فلم تعد القوة الصلبة المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية، بل برزت القوة الناعمة كعامل رئيسي في تعزيز مكانة الدول والمنظمات الإقليمية على الساحة الدولية. وتتمثل القوة الناعمة في القدرة على التأثير من خلال الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والسياسات الخارجية التي تحظى بالقبول والاحترام، مما يتيح للدول والمنظمات الإقليمية تحقيق مصالحها دون اللجوء إلى الإكراه أو الضغط المباشر.

ويُعدّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد أبرز الكيانات الإقليمية التي تسعى إلى تعزيز مكانتها من خلال أدوات القوة الناعمة؛ فمنذ تأسيسه عام 1981 عمل المجلس على تطوير دوره في محيطه الإقليمي والدولي عبر استخدام أدوات مختلفة من الدبلوماسية الناعمة كالدبلوماسية الاقتصادية، والمساعدات الإنسانية، والاستثمار في الإعلام والتعليم والتبادل الثقافي، وقد أسهمت هذه الأدوات في تعزيز مكانة المجلس كمنظمة إقليمية ذات تأثير متزايد في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

وتشمل أدوات القوة الناعمة التي يوظفها مجلس التعاون الخليجي تنمية العلاقات الثقافية والدبلوماسية، والاستثمار في مجالات مثل التعليم والإعلام والرياضة؛ حيث تُعدّ الجامعات والمؤسسات البحثية في دول الخليج وجهة للطلاب والباحثين من مختلف دول العالم، كما تلعب القنوات الإعلامية الكبرى مثل الجزيرة والعربية دورًا في تشكيل الرأي العام والتأثير في القضايا الإقليمية والدولية. إضافة إلى ذلك، يمثّل استثمار الدول الخليجية في الرياضة وتنظيم الفعاليات العالمية مثل كأس العالم 2022 في قطر وسيلةً لتعزيز الصورة الإيجابية للمنطقة وإبرازها كمركز للحوار والانفتاح الثقافي.

ورغم النجاحات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في توظيف القوة الناعمة، إلا أنه يواجه تحديات تتعلق بتنسيق سياساته الإقليمية وضمان استدامة تأثيره في ظل المنافسة المتزايدة من القوى الإقليمية والدولية، كما أن الأزمات السياسية داخل المجلس والتحديات الاقتصادية قد تؤثر في فاعلية استراتيجيته في استخدام القوة الناعمة. لذلك تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات أكثر تكاملًا لتعزيز دوره كمنظمة إقليمية مؤثرة تعتمد على القوة الناعمة كأداة رئيسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن توظيف القوة الناعمة يمثل رافدًا أساسيًا في مسار تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ مكّنه هذا النهج من بناء صورة إيجابية وتوسيع نطاق تأثيره بعيدًا عن أدوات الضغط التقليدية. ومع ذلك، فإن تعظيم الاستفادة من هذه القوة يظل مرهونًا بقدرة المجلس على تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين دوله الأعضاء، وتطوير رؤى مشتركة تقوم على الاستدامة والابتكار في مجالات التعليم والإعلام والثقافة والدبلوماسية العامة. ومن ثم، فإن المستقبل يفتح أمام المجلس فرصًا واعدة لتعزيز حضوره الدولي عبر استراتيجية متكاملة للقوة الناعمة تُسهم في دعم أهدافه الاستراتيجية وترسيخ دوره كفاعل إقليمي مؤثر في محيطه والعالم.

المشكلة البحثية

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي توسعًا متزايدًا في تبنّي أدوات القوة الناعمة مثل الدبلوماسية الثقافية والتعليمية والإعلامية، إضافة إلى استثمارها في المبادرات الإنسانية والتنموية لتعزيز صورتها الخارجية ومكانة المجلس ككتلة إقليمية مؤثرة. وقد انعكس هذا التوجّه في إنشاء مراكز بحثية وثقافية، وتطوير قنوات إعلامية ذات انتشار عالمي، وتقديم منح تعليمية، وتنظيم فعاليات دولية كبرى عززت من الجاذبية الثقافية والاقتصادية لدول المجلس. كما لعبت الدبلوماسية الإنسانية دورًا محوريًا في تشكيل صورة إيجابية للمجلس عبر برامج الإغاثة ودعم الاستقرار في مناطق الأزمات، بما يعكس رغبة الدول الأعضاء في تقديم نموذج متماسك للقوة الناعمة الخليجية على المستوى الدولي.

ومع ذلك، تواجه هذه الجهود تحديات تحدّ من فعاليتها، أبرزها غياب استراتيجية موحّدة للقوة الناعمة على مستوى المجلس، واستمرار بعض التباينات السياسية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى المنافسة الإقليمية الشديدة مع قوى مثل تركيا وإيران. كما أن الاعتماد الكبير على المبادرات الفردية لكل دولة عضو يحدّ من قدرة المجلس كمؤسسة إقليمية على تقديم صورة متماسكة ومتوازنة للقوة الناعمة الخليجية. لذلك تبرز أهمية دراسة مدى نجاح الأدوات الحالية في تحقيق أهداف المجلس، وتحليل الفرص المتاحة لتطوير سياسة جماعية للقوة الناعمة تعزّز دوره في البيئة الإقليمية والدولية.

وتتطلب دراسة هذه الجهود وتحليل مدى نجاحها في تعزيز مكانة مجلس التعاون أن تُوضَع ضمن إطار نظري يفسّر آليات التأثير وأبعاد القوة الناعمة في العلاقات الدولية؛ فاعتماد منظور نظري واضح يساعد في فهم الكيفية التي تُترجم بها الأدوات الثقافية والإعلامية والاقتصادية إلى نفوذ إقليمي، ويوفّر أساسًا أكثر دقة لتفسير أسباب تباين فاعلية هذه الأدوات بين دولة وأخرى داخل المجلس. كما يسهم هذا الإطار في تجنّب الطابع الوصفي البحت، عبر تقديم تفسير منهجي للنتائج التي حققتها دول المجلس، وربطها بالعوامل البنيوية والسياسية التي تحكم البيئة الإقليمية والدولية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/2bsh3839

أهداف البحث

1. تحليل مفهوم القوة الناعمة وأدواتها المختلفة في سياق العلاقات الدولية.
2. استكشاف دور القوة الناعمة في تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية.
3. دراسة أبرز الأدوات التي يوظفها مجلس التعاون الخليجي في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والإعلامية.
4. تحديد التحديات التي تواجه المجلس في توظيف القوة الناعمة وتعزيز نفوذه الإقليمي.
5. اقتراح استراتيجيات لتعزيز فاعلية القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي كمظلة إقليمية مؤثرة.

التساؤلات البحثية

- **السؤال الرئيسي**

إلى أي مدى تسهم القوة الناعمة في تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية، وما هي التحديات التي تواجهها في هذا السياق؟

- **الأسئلة الفرعية**

1. ما مفهوم القوة الناعمة وما أهم أدواتها في العلاقات الدولية؟
2. ما هي أبرز أدوات القوة الناعمة التي يوظفها مجلس التعاون الخليجي لتعزيز نفوذه الإقليمي؟
3. كيف أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والإعلامية لدول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مكانة المجلس إقليميًا ودوليًا؟
4. ما التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في استخدام القوة الناعمة لتحقيق أهدافه الإقليمية؟
5. ما الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتعزيز فاعلية القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي كمظلة إقليمية مؤثرة؟

أهمية البحث

- **الأهمية العلمية**

1. توضح كيفية توظيف القوة الناعمة في السياق الإقليمي وتثري الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.
2. تدرس أثر الدبلوماسية الثقافية والتعليمية والإعلامية والرياضية والإنسانية على النفوذ الإقليمي، بما يسهم في بناء قاعدة معرفية علمية.
3. تساعد في فهم الفروق بين الدول الأعضاء في المجلس وأساليب توظيف القوة الناعمة.
4. تساهم الدراسة في اختبار وتوضيح مدى ملاءمة النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية على سياق الخليج العربي.
5. توفر قاعدة علمية للبحوث اللاحقة حول القوة الناعمة، والسياسة الإقليمية، ودور المنظمات الإقليمية.

- **الأهمية العملية**

1. تساعد المسؤولين في المجلس والدول الأعضاء على تحسين الاستراتيجيات الخاصة بالقوة الناعمة لتحقيق نفوذ إقليمي ودولي أفضل.
2. تسلط الدراسة الضوء على فرص تطوير سياسات جماعية للقوة الناعمة بين الدول الأعضاء.
3. تقديم رؤى عملية لتعزيز الدبلوماسية العامة، الإعلام، التعليم، والثقافة بما يرفع مكانة المجلس.
4. تتيح للدول الأعضاء تحديد أولويات الاستثمار في أدوات القوة الناعمة وفق تأثيرها على النفوذ والمكانة الإقليمية.
5. تزوّد صانعي القرار بفهم أفضل لكيفية مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية عبر أدوات غير تقليدية للقوة.

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: دراسة دور القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي، وأدواتها، وتحدياتها، واستراتيجيات تعزيزها.
2. الحدود المكانية: يركز البحث على دول مجلس التعاون الخليجي الست وتأثيرها الإقليمي والدولي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

3. الحدود الزمانية: يغطي الفترة من 2010 إلى 2025، متتبعًا تطور القوة الناعمة الخليجية واتجاهاتها المستقبلية.

الدراسات السابقة

1. **دراسة تركي بن صالح العواد (2016)**، بعنوان "القوة الناعمة: تعريفها ومصادرها وأهميتها واختلافها عن القوة الصلبة"، هدفت إلى توضيح مفهوم القوة الناعمة وبيان مصادرها وأهميتها والفروق التي تميزها عن القوة الصلبة، موضحةً أن القوة الصلبة تعتمد على التأثير المباشر، بينما تقوم القوة الناعمة على الجذب والإقناع دون تهديد أو مصلحة مباشرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتطرقت إلى تصنيف القوة الناعمة في خمس فئات تشمل: إبراز الصورة الإيجابية للدولة، واستمالة الآخرين، والإقناع، والحفاظ على وحدة المجتمع، ودعم القيادة السياسية. كما أشارت إلى جاذبية القيم والسياسات ودورها في تعزيز النفوذ، وتوصلت إلى أن تزايد الاهتمام بالقوة الناعمة يعكس التحولات الراهنة في العلاقات الدولية التي تجعل العالم أكثر ميلاً لأساليب التأثير غير المباشر (العواد، 2016).
2. **دراسة رشيد البزيم (2021)**، بعنوان "المشاريع الرياضية والثقافية في دول الخليج والقوة الناعمة"، هدفت إلى تحليل قدرة دول الخليج على توظيف المشاريع الرياضية والثقافية الكبرى لتعزيز الاستقرار الداخلي وترسيخ مكانتها الدولية والحد من الآثار السلبية المحتملة. واعتمدت الدراسة المنهج الوظيفي وأساليب التحليل والوصف لرصد التحديات المرتبطة بصنع التوجهات الإستراتيجية والسياسات العامة في دول مجلس التعاون من منظور القوة الناعمة في العلاقات الدولية، وشملت عيّنتها دول المجلس كافة. وتوصلت النتائج إلى أن توظيف القوة الناعمة في السياق الخليجي يرتكز على محاور رئيسية، أبرزها: إبراز التفوق والتنافس الإقليمي، وتعزيز الهوية الوطنية في مواجهة القوى الإقليمية الكبرى، وترويج صورة إيجابية عن دول الخليج كبيئة للسلام والأمن والرخاء، إضافة إلى ضبط الطبقة المتوسطة، واستقطاب نخب غربية جديدة، وإعادة توزيع عائدات المحروقات وتنويع الأنشطة الاقتصادية. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الرهانات المرتبطة بهذه المشاريع أصبحت كبيرة، وأن استقرار دول الخليج اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا يظل على المحك، إلى جانب قدرتها على الحفاظ على دورها الفاعل في النظام الدولي (البزيم، 2021).
3. **دراسة أسامة الرشيدي (2021)**، بعنوان "القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات"، هدفت إلى تحليل أدوات القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية لكلٍّ من قطر والإمارات، مع التركيز على التحولات التي شهدها توظيف هذه الأدوات خلال العقد الأخير، حيث برز تزايد الاهتمام بالقوة الصلبة بعد سنوات من التركيز المكثّف على القوة الناعمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مصادر وأدوات القوتين في الدولتين ومقارنة أساليب استخدامهما وتأثيرها في توجهاتهما الخارجية. وتوصلت النتائج إلى أن الإمارات اتجهت نحو نهج أكثر تدخلًا وعدائية عبر الاستثمار في التجسس والتدخلات العسكرية ودعم الصراعات الأهلية، في حين ركزت قطر على تعزيز أمنها عبر التحالفات العسكرية والاستثمار في التكنولوجيا الدفاعية، مع الاستمرار في دعم أدوات القوة الناعمة مثل الإعلام والوساطات الدبلوماسية (الرشيدي، 2021).
4. **دراسة سليمان بن عبد الرحمن الذييب (2023)**، بعنوان "القوة الناعمة لدول الخليج: مكامنها – استثمارها – تأثيرها"، هدفت إلى تحليل مكامن القوة الناعمة في دول الخليج العربي واستراتيجيات استثمارها وتأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي، مع التركيز على العوامل التي تسهم في تعزيز فعاليتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد أدوات القوة الناعمة الخليجية ودورها في دعم الصورة الذهنية للدول محل الدراسة، وذلك من خلال استعراض المؤشرات العالمية والممارسات السياسية والثقافية والاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن دول الخليج تمتلك مقومات واسعة للقوة الناعمة، تشمل الدبلوماسية الثقافية والإعلام المؤثر والسياسات التنموية، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بتوحيد استراتيجياتها وتعزيز استدامة تأثيرها على المدى البعيد (الذييب، 2023).
5. **دراسة مايسة مدني محمد مدني (2023)**، بعنوان "القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية في أفريقيا (2015–2022)"، هدفت إلى تحليل التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تولّي الملك سلمان بن عبد العزيز، خاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية ضمن محيطها الإقليمي والدولي، ومنه القارة الأفريقية. وأبرزت الدراسة الحاجة المتزايدة إلى تفعيل أدوات القوة الناعمة التي تمتلكها المملكة لتعزيز علاقاتها الخارجية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، معتمدةً في ذلك على المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن توظيف القوة الناعمة أسهم بفاعلية في توثيق العلاقات السعودية مع دول أفريقيا وبناء روابط متينة معها بما يخدم أهدافها الخارجية، كما أوصت بضرورة الاستمرار في استثمار مصادر القوة الناعمة وتفعيلها بشكل أكثر كفاءة في علاقات المملكة مع دول القارة الأفريقية (مدني، 2023).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم القوة الناعمة وتطبيقاتها في السياقات الدولية والإقليمية، حيث ركز بعضها على الجوانب النظرية لتعريف القوة الناعمة ومصادرها، كما في دراسة العواد (2016)، بينما تناولت دراسات أخرى أبعادًا تطبيقية تتعلق بتوظيف المشاريع الثقافية والرياضية في الخليج، كما في دراسة البزيم (2021)، أو ركزت على استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية السعودية، كما في دراسة مدني (2023). كذلك تناولت بعض الدراسات المقارنة بين الدول الخليجية، مثل دراسة الرشيدي (2021)، وأخرى تناولت مكامن القوة الناعمة الخليجية بشكل عام، كما في دراسة الذيبب (2023). إلا أن معظم هذه الدراسات اتسمت بتركيزها على الدول بشكل منفرد أو على جوانب محددة من القوة الناعمة دون النظر إلى الإطار المؤسسي لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية فاعلة.

كما يتضح من مراجعة هذه الأدبيات أن هناك فجوة معرفية تتمثل في غياب الدراسات التي تتناول القوة الناعمة من منظور جماعي خليجي، أي من خلال تحليل الدور الذي يقوم به مجلس التعاون الخليجي كمظلة إقليمية لتنسيق أدوات القوة الناعمة بين الدول الأعضاء. فمعظم البحوث ركزت على النجاحات الفردية لدول الخليج، مثل تجربة الإمارات في الثقافة والرياضة أو قطر في الإعلام والدبلوماسية، دون دراسة التكامل أو التحديات المشتركة التي تواجه المجلس في بناء قوة ناعمة متناسقة ومستدامة. كما أن هذه الدراسات غالبًا لم تتناول التطور التاريخي لاستخدام القوة الناعمة منذ تأسيس المجلس عام 1981، وهو جانب مهم لفهم التحولات في استراتيجياته عبر العقود.

ولذلك، تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي ككيان مؤسسي يسعى إلى تعزيز مكانته الإقليمية والدولية، مع اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لتتبع تطور أدوات القوة الناعمة الخليجية بين عامي 2010 و2025. كما تنفرد الدراسة بتناولها المتكامل لمجالات متعددة تشمل الدبلوماسية الاقتصادية والإعلام والتعليم والثقافة والرياضة، وتقييم فاعليتها في تحقيق أهداف المجلس. وإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة رؤية استراتيجية مستقبلية تدعو إلى تبني سياسة خليجية موحدة للقوة الناعمة، بما يسهم في تعزيز التكامل الإقليمي وترسيخ مكانة مجلس التعاون كفاعل مؤثر في النظامين الإقليمي والدولي.

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور القوة الناعمة في تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية، حيث يُستخدم المنهج الوصفي لاستعراض مفهوم القوة الناعمة وأدواتها المختلفة، وتحليل كيفية توظيف دول المجلس لهذه الأدوات في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والإعلامية. كما يعتمد البحث على المنهج التحليلي لتقييم مدى نجاح القوة الناعمة في تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي، ودراسة التحديات التي تواجهه في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور استراتيجيات المجلس في استخدام القوة الناعمة منذ تأسيسه وحتى الوقت الحاضر، مما يسهم في تقديم رؤية شاملة حول فاعلية هذه الاستراتيجيات وتأثيرها على مكانة المجلس إقليميًا ودوليًا.

المبحث الأول: القوة الناعمة – المفهوم والأدوات

تعد القوة الناعمة أحد المفاهيم الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، حيث تعتمد الدول على وسائل غير تقليدية للتأثير في الآخرين وتحقيق أهدافها دون اللجوء إلى القوة الصلبة. وتبرز أهمية هذا المفهوم في عالم اليوم الذي يشهد تفاعلات معقدة تتجاوز الأبعاد العسكرية والاقتصادية، لتشمل التأثير الثقافي والدبلوماسي والإعلامي. في هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية، ثم استعراض أدواتها المختلفة وتأثيرها على السياسة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية

القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في سلوك الدول والمجتمعات دون اللجوء إلى الإكراه أو استخدام القوة العسكرية، بل من خلال وسائل غير مباشرة تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والسياسات الخارجية المقنعة. هذا المفهوم صاغه جوزيف ناي في أواخر الثمانينيات، حيث رأى أن النفوذ الدولي لا يتحقق فقط بالقوة الصلبة التي تشمل الوسائل العسكرية والاقتصادية، بل يمكن تحقيقه أيضًا عبر القوة الناعمة التي تعتمد على التأثير غير المباشر وجذب الآخرين بدلًا من إجبارهم (وديع، 2022).

ويعرف الكسندرا القوة الناعمة في السياسة الخارجية بأنها قدرة أي دولة على الحصول على ما تريد من خلال جاذبية صورتها وسمعتها على الصعيد العالمي، معتمدةً على القيم والثقافة والسياسات العامة التي تجعل الآخرين يقبلون بتوجيه سلوكهم طوعًا (العواد، 2016).

ويعرف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على النتائج المطلوبة من خلال الجاذبية وليس بالقهر أو العقاب. ويضيف أن القوة الناعمة لأي دولة تعتمد على مواردها الثقافية وقيمها وسياساتها المحلية، وأيضًا سياساتها

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الخارجية. في السياسة الخارجية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبر عنها دولة ما من خلال ثقافتها، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساتها الداخلية والخارجية، وأيضًا في الطريقة التي تعالج بها علاقتها مع الآخرين. بمعنى آخر، أن القوة الناعمة للدولة تعتمد في المقام الأول على ثلاثة مصادر: ثقافتها (مدى جاذبية ثقافة تلك الدولة خارجياً)، وقيمها السياسية (هل يرقى النظام السياسي لتلك القيم)، وسياستها الخارجية (جاذبية أخلاقيات ومبادئ سياستها الخارجية وشرعيتها). يذكر ناي أن الاستراتيجية الذكية هي التي تجمع بين مصادر القوة الصلبة والقوة الناعمة (أبو كريم، 2023).

تستمد القوة الناعمة فعاليتها من ثلاثة مصادر رئيسية: الأول هو الثقافة، فعندما تكون ثقافة الدولة جذابة وتحمل قيمًا عالمية، فإنها تكتسب تأثيرًا واسع النطاق؛ الثاني هو القيم السياسية، حيث تلعب الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية دورًا في تحسين صورة الدولة وتعزيز مكانتها عالميًا؛ الثالث هو السياسات الخارجية، التي تعتمد على الدبلوماسية الناجحة والمساعدات الإنسانية والتعاون الدولي، مما يعزز ثقة الدول الأخرى في سياسات الدولة ويزيد من نفوذها.

تكمن أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية في قدرتها على تحقيق المصالح الاستراتيجية للدول دون الحاجة إلى المواجهة العسكرية أو الاقتصادية، إذ تساعد الدول على بناء تحالفات دولية قوية وكسب التأييد الشعبي في مختلف مناطق العالم، كما تسهم في نشر ثقافتها وتعزيز صورتها على المستوى العالمي، مما يمنحها نفوذًا مستدامًا ينعكس على مكانتها الدولية. كما أن الدول التي تمتلك قوة ناعمة قوية تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من خلال أدوات التأثير غير المباشر (وديع، 2022).

في العصر الحديث، أصبحت القوة الناعمة أداة رئيسية في السياسة الدولية، حيث تعتمد الدول الكبرى والمتوسطة على وسائل الإعلام والتعليم والتكنولوجيا في تعزيز نفوذها العالمي. فمن خلال الجامعات الرائدة، والإنتاج السينمائي، والمؤسسات الثقافية، تستطيع الدول التأثير على المجتمعات الأخرى وخلق ارتباط إيجابي معها. كما أن الدبلوماسية الثقافية والتعاون في المجالات العلمية والاقتصادية تسهم في تعزيز العلاقات بين الدول وتقوية الشراكات الاستراتيجية.

ويتضح أن الدول التي تمتلك قوة ناعمة مؤثرة تستطيع التأثير بفاعلية على مسار القضايا العالمية وكسب الحلفاء دون الحاجة إلى استخدام القوة التقليدية، وهذا ما يجعل القوة الناعمة أداة أساسية في تحقيق الاستقرار والتوازن في العلاقات الدولية، حيث تعتمد الدول الناجحة على مزيج من القوة الناعمة والقوة الصلبة لتحقيق مصالحها وضمان استمرارية نفوذها على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: الفرق بين القوة الناعمة والقوة والصلبة

تتجلى القوة في العلاقات الدولية في شكلين رئيسيين، هما القوة الصلبة والقوة الناعمة، ولكل منهما أدواته واستراتيجياته وآثاره. فالقوة الصلبة تعتمد على الإكراه والضغط، وتشمل أدوات مثل القوة العسكرية وتهديد استخدام السلاح أو فرض العقوبات الاقتصادية، بينما ترتكز القوة الناعمة على الجذب والإقناع من خلال الثقافة والقيم والسياسات العامة والدبلوماسية، بهدف التأثير على الآخرين بطريقة طوعية دون اللجوء للإكراه (Wagner, 2014).

تتجسد القوة الصلبة في استخدام الوسائل العسكرية والسياسات القسرية لفرض الإرادة وتحقيق المصالح، وهي غالبًا ما تتسبب في ردود فعل معادية وقد تؤدي إلى توترات وصراعات طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، تلجأ الدول الكبرى إلى التدخلات العسكرية أو فرض العقوبات الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لكن هذه الوسائل قد تترك آثارًا سلبية على المدى الطويل من حيث زيادة العداء الدولي وتقويض الاستقرار.

وعلى النقيض من ذلك، تعتمد القوة الناعمة على التأثير غير المباشر، حيث تسعى الدول إلى كسب القبول والتأييد عبر نشر ثقافتها وقيمها السياسية، وتقديم المساعدات التنموية، والاستثمار في التعليم والإعلام العالمي. وتعتبر الولايات المتحدة نموذجًا بارزًا في استخدام القوة الناعمة من خلال انتشار ثقافتها عبر الأفلام والموسيقى والجامعات الرائدة، مما يعزز جاذبيتها الدولية ويمنحها نفوذًا غير مباشر (أبو كريم، 2023).

تكامل أدوات القوة الناعمة والصلبة يؤدي إلى تحقيق استراتيجية أكثر فاعلية تعرف باسم القوة الذكية، حيث تستخدم الدول مزيجًا من الإقناع والضغط لتعزيز نفوذها. فالسياسة الخارجية الناجحة لا تقتصر على القوة العسكرية أو الدبلوماسية فحسب، بل تجمع بينهما بطرق تحقق المصالح دون التسبب في نزاعات طويلة الأمد. ويعد الاتحاد الأوروبي مثالًا على ذلك، حيث يمزج بين السياسات الاقتصادية والتنموية والعقوبات كأدوات للتأثير الدولي.

يظهر التكامل بين القوتين أيضًا في الأزمات الدولية، حيث تحتاج الدول إلى تحقيق توازن دقيق بين الردع العسكري والدبلوماسية العامة. فعلى سبيل المثال، في الصراع بين الولايات المتحدة والصين، تعتمد واشنطن على الوجود العسكري في منطقة المحيط الهادئ بالتوازي مع تعزيز التحالفات الدبلوماسية ونشر القيم الديمقراطية، بينما تستخدم الصين استثماراتها

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الضخمة في مبادرة الحزام والطريق لتعزيز نفوذها في الدول النامية مع الحفاظ على قدراتها العسكرية كوسيلة ردع (العواد، 2016).

لذلك، يمكن القول إن الجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة يمنح الدول قدرة أكبر على التعامل مع التحديات الدولية بمرونة وفعالية. فالقوة الصلبة وحدها قد تكون مكلفة أو محدودة الفاعلية إذا لم تصاحبها أدوات جذب وإقناع، بينما القوة الناعمة بمفردها قد تفتقر إلى القدرة على تحقيق التأثير العملي في المواقف الحرجة. ومن ثم، فإن الدول التي تستطيع توظيف كلا النوعين بذكاء واستراتيجية متكاملة تمتلك نفوذًا عالميًا مستدامًا، وتتمكن من حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الدولية بطرق أكثر توازنًا واستقرارًا، مع تعزيز صورتها وسمعتها في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث: أدوات القوة الناعمة في السياسة الإقليمية والدولية

شهدت العلاقات الدولية تحولًا ملحوظًا في أدوات القوة ومصادر التأثير، حيث برزت القوة الناعمة كعنصر محوري بعد فترة طويلة هيمنت فيها القوة الصلبة. أصبح مفهوم "القوة الناعمة" يُنظر إليه كأداة فاعلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية للدول على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال الجذب والإقناع دون اللجوء إلى التهديد أو القوة المادية المباشرة. وفي هذا السياق، تتعدد الأدوات التي تعتمدها الدول لتعزيز نفوذها الناعم، بما يشمل القيم الثقافية والسياسات العامة الجاذبة والدبلوماسية العامة، إضافة إلى البرامج التعليمية والإعلامية والمبادرات الإنسانية، التي تسهم في بناء صورة إيجابية للدولة وزيادة قدرتها على التأثير في البيئة الإقليمية والدولية. ويمكن عرض أدوات القوة الناعمة على النحو التالي:

1. الدبلوماسية العامة

تُعد الدبلوماسية العامة من أبرز أدوات القوة الناعمة، إذ تركز على بناء علاقات وثيقة مع الشعوب والمؤسسات بدلًا من الاقتصار على التفاعل مع الحكومات فقط. وتشمل هذه الأداة استخدام السفارات، والمبادرات الثقافية، والمشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية، بهدف تعزيز صورة الدولة وسمعتها على الساحة العالمية وإظهار قيمها ومبادئها بطرق إيجابية. كما تلعب الدبلوماسية الشعبية دورًا مهمًا من خلال الزيارات المتبادلة والحوارات المجتمعية والبرامج التعليمية والثقافية، في ترسيخ القيم والسياسات الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء شبكات من الثقة والاحترام المتبادل، مما يسهم في زيادة تأثير الدولة وقدرتها على ممارسة نفوذها الناعم بشكل مستدام (باكير، 2021).

2. الإعلام والتواصل الجماهيري

يلعب الإعلام دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام والتأثير على المجتمعات، إذ تعتمد الدول على القنوات التلفزيونية العالمية والصحف والمواقع الإخبارية لنشر رسائلها وتعزيز صورتها الإيجابية على الصعيد الدولي. كما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية لنقل القيم والترويج للسياسات عبر المحتوى الرقمي، حيث يمكن للدول التأثير مباشرة على الجماهير من خلال الحملات الإعلامية المستهدفة والتفاعل مع الأفراد حول العالم، ونشر الرسائل التوعوية والثقافية والسياسية بسرعة وانتشار واسع. كما يتيح الإعلام الرقمي قياس ردود فعل الجمهور وتحليل تأثير الرسائل بشكل أدق، مما يعزز قدرة الدولة على ممارسة نفوذها الناعم بطريقة أكثر ديناميكية وفعالية، واستمرارية في تعزيز صورتها ومكانتها الدولية (وديع، 2022).

3. التعليم والتبادل الأكاديمي

يُعد التعليم من أبرز أدوات القوة الناعمة وأكثرها فعالية، إذ تسعى الدول لاستقطاب الطلاب الأجانب عبر الجامعات المرموقة وبرامج المنح الدراسية، مما يتيح لهم الاطلاع على ثقافة الدولة وسياساتها وقيمها الاجتماعية والسياسية. كما تسهم المبادرات التعليمية والتعاون الأكاديمي في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب، وفتح قنوات للحوار الثقافي والمعرفي، حيث يغادر الطلاب البلاد وهم يحملون انطباعًا إيجابيًا عنها، ما يجعلهم سفراء غير رسميين للدولة في بلدانهم الأصلية. ويساهم هذا الاستقطاب الأكاديمي في تعزيز نفوذ الدولة وسمعتها على المستوى الدولي، ويدعم بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد في مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة.

4. الثقافة والفنون

تلعب الثقافة دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز القوة الناعمة، إذ تتيح الفنون مثل السينما والموسيقى والأدب نقل صورة إيجابية عن الدولة وقيمها إلى العالم. كما تسهم المهرجانات الثقافية والمعارض الدولية في إبراز التراث الثقافي والتاريخي للدولة، مما يعزز جاذبيتها ومكانتها على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، يعد انتشار اللغة الوطنية عبر المعاهد والمراكز الثقافية وسيلة فعّالة لتعزيز التواصل الثقافي وتوسيع نطاق التأثير بين الشعوب، إذ يمكن للغة أن تعمل كأداة لتعميق الفهم المتبادل وبناء علاقات طويلة الأمد تدعم أهداف القوة الناعمة للدولة (Wagner, 2014).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/2bsh3839

5. المساعدات الإنسانية والتنموية

تستعين الدول بالمساعدات الإنسانية كأداة دبلوماسية لتعزيز صورتها كدولة مسؤولة وملتزمة بالقيم الإنسانية، من خلال تقديم الإغاثة في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية ودعم المشاريع التنموية في الدول النامية. وتسهم هذه المبادرات في بناء سمعة إيجابية وتوطيد الروابط مع المجتمعات المستفيدة، مما يعزز نفوذ الدولة ويقوي علاقاتها الدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي. كما يتيح استخدام المساعدات الإنسانية بشكل استراتيجي للدولة التأثير على السياسات والمواقف الدولية بطريقة ناعمة ومستدامة، ويسهم في تعزيز حضورها على الساحة العالمية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية بفعالية، دون اللجوء إلى الإكراه أو الضغط المباشر.

6. الرياضة والفعاليات العالمية

تمثل الرياضة وسيلة فعّالة لبناء القوة الناعمة، إذ تساهم استضافة البطولات الرياضية الكبرى مثل كأس العالم والأولمبياد في تعزيز صورة الدولة وجذب الاهتمام العالمي، بالإضافة إلى إبراز قدراتها التنظيمية والبنية التحتية المتقدمة. كما يمنح امتلاك الأندية الرياضية العالمية أو الاستثمار فيها الدول نفوذًا رياضيًا وثقافيًا، ويتيح لها تعزيز مكانتها على الصعيد الدولي. وتُستخدم الفعاليات الرياضية أيضًا كأداة لتعزيز التبادل الثقافي وزيادة الوعي بالثقافة والقيم الوطنية، فضلاً عن تعزيز الروابط مع الشعوب الأخرى وبناء سمعة إيجابية مستدامة للدولة، مما يساهم في تعزيز نفوذها الناعم واستدامته على المستوى الإقليمي والدولي.

7. الاقتصاد والاستثمار

يعد الاقتصاد القوي والاستثمارات الخارجية من أبرز أدوات القوة الناعمة، إذ تستخدم الدول نفوذها الاقتصادي لتعزيز علاقاتها الدولية عبر الاستثمارات المباشرة والمشاركة في التكتلات الاقتصادية، فضلاً عن تمكينها من التأثير في السياسات الاقتصادية والمالية العالمية. كما أن تصدير نموذج اقتصادي ناجح قائم على الابتكار والاستدامة يزيد من جاذبية الدولة كمركز تجاري ومالي، ويعزز تأثيرها السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي، بما يجعل الاقتصاد أداة فعّالة لتعزيز سمعة الدولة ومكانتها في النظام الدولي، ويسهم في بناء تحالفات استراتيجية طويلة الأمد ودعم الشراكات الدولية التي تعكس صورة الدولة كممثل مسؤول وموثوق في المجال الاقتصادي (باكير، 2021).

المبحث الثاني: أدوات القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي

تمثل القوة الناعمة ركيزة أساسية لمجلس التعاون الخليجي في تعزيز مكانته الإقليمية والدولية، إذ تعتمد على أدوات غير تقليدية مثل الاقتصاد والثقافة والإعلام والدبلوماسية العامة للتأثير وكسب النفوذ بطريقة غير مباشرة. وتدرك دول المجلس أهمية هذه الأدوات في تحسين صورتها وبناء علاقات قوية مع الدول الأخرى، مما يسهم في تشكيل المشهد الإقليمي والعالمي. ويتناول المبحث جوانب القوة الناعمة التي تعزز مكانة المجلس، مع التركيز على القوة الاقتصادية والدور الثقافي والإعلامي، بالإضافة إلى أهمية الدبلوماسية العامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

المطلب الأول: القوة الاقتصادية كأداة لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي

تشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحولات اقتصادية واستراتيجية عميقة ومتسارعة تعزز من نفوذها على الساحة الدولية. فمن خلال الجمع بين التنويع الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، أصبحت دول الخليج قادرة على التأثير في القرارات الدولية وموازنة مراكز القوة التقليدية. إن بناء اقتصاد قائم على الابتكار والاستدامة يضع دول الخليج في موقع يسمح لها بإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية العالمية، مستفيدة من مواردها المالية الضخمة وتحالفاتها الاستراتيجية (Gervais, 2011).

تلعب القوة الاقتصادية دورًا محوريًا في تعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي. فقد نجحت دول الخليج في استخدام مواردها المالية لتعزيز مكانتها في النظام العالمي، حيث أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2025 إلى أن استراتيجيات التنويع الاقتصادي والاستثمار في التكنولوجيا تساهم في تعزيز قوة المنطقة اقتصاديًا، ما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي.

كما أن صناديق الثروة السيادية الخليجية، التي تعد من الأكبر عالميًا، تعمل على توظيف الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مما يعزز مكانة دول الخليج كشريك اقتصادي مؤثر.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أداة رئيسية في تعزيز النفوذ الخليجي، حيث توظف دول الخليج قوتها المالية والاستثمارية لتوسيع شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية. فقد شهدت السنوات الأخيرة توقيع العديد من اتفاقيات التجارة والاستثمار مع اقتصادات

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

صاعدة مثل الصين والهند، إضافة إلى تعزيز العلاقات مع القوى الغربية. تسهم هذه التحركات في خلق توازن في العلاقات الدولية، وتوسيع دائرة التأثير الخليجي في الأسواق العالمية. كما يعمل مجلس التعاون كمنصة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، مما يمنحه ثقلًا أكبر في المفاوضات الدولية ويدعم موقفه كلاعب اقتصادي قادر على التأثير في السياسات الاقتصادية العالمية. (باكير, 2011).

مع التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة، تبنت دول الخليج استراتيجيات لتقليل اعتمادها على النفط وتعزيز الابتكار التكنولوجي كأداة لزيادة نفوذها. فقد أصبحت الاستثمارات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا الحيوية عاملًا أساسيًا في استراتيجية النفوذ الخليجي، حيث تسعى الدول الخليجية إلى أن تكون مركزًا عالميًا للابتكار التكنولوجي. وتبرز مشاريع مثل مدينة نيوم في السعودية ومدينة مصدر في أبوظبي كنماذج اقتصادية متقدمة قائمة على التكنولوجيا والاستدامة، مما يعزز القوة الناعمة لدول الخليج ويدعم قدرتها على التأثير في الأجندة الاقتصادية والتكنولوجية العالمية.

وبذلك، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من استغلال قوتها الاقتصادية بفعالية لتعزيز نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي. فمن خلال التنويع الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، باتت دول الخليج أكثر قدرة على التأثير في مسارات صنع القرار العالمي. ومع استمرار التحولات الاقتصادية العالمية، سيظل مجلس التعاون الخليجي لاعبًا رئيسيًا في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي، مما يعزز من قدرته على فرض رؤيته التنموية والاستراتيجية على المشهد الدولي. (منصور, 2025).

المطلب الثاني: القوة الثقافية والإعلامية لمجلس التعاون الخليجي

تسعى الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي 2020-2030 إلى تعزيز الثقافة كعنصر أساسي في التنمية المستدامة، مع التركيز على التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي تمر بها المنطقة، وتوظيف الثقافة كأداة لدعم القوة الناعمة للمجلس. تهدف الاستراتيجية إلى توحيد الجهود الثقافية بين دول الخليج، وتحقيق التكامل الثقافي عبر تطوير السياسات الثقافية، وتحفيز الصناعات الإبداعية، وتعزيز الهوية الخليجية مع الانفتاح على الثقافات العالمية. كما تتناول التحديات التي واجهت الاستراتيجيات السابقة، مثل قلة الدعم المالي، وضعف الأطر التشريعية، وغياب مشروع تحديث ثقافي شامل، وتعمل على وضع آليات جديدة للتنفيذ (جريدة أم القري، 2021).

وتشمل الاستراتيجية تحليلًا لقطاع العمل الثقافي وفق منهجية SWOT، حيث تم تحديد نقاط القوة مثل الإرث الثقافي المشترك والانفتاح الحضاري، بالإضافة إلى الفرص المتاحة كالسياحة الثقافية والدبلوماسية الثقافية. أما نقاط الضعف فتشمل ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الدعم الكافي، في حين أن التحديات تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية، وشح الموارد المالية، والمعوقات الاجتماعية أمام الإبداع الثقافي. تهدف الخطة إلى معالجة هذه القضايا من خلال تعزيز الشراكات المجتمعية، والاستثمار في الثقافة، وتطوير التشريعات الداعمة، والربط بين الثقافة والتعليم لضمان استدامة التطور الثقافي في الخليج.

وتطبيقًا لتلك الاستراتيجية نجد أن الدبلوماسية الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة تركز على تعزيز القوة الناعمة من خلال الاستثمار في الفنون والتعليم والسياحة. يعد متحف اللوفر أبو ظبي أحد أبرز المشاريع الثقافية التي تعزز الحوار بين الحضارات، إلى جانب مهرجانات مثل مهرجان أبو ظبي السينمائي ومعرض آرت دبي، مما أسهم في ازدهار المشهد الفني الإماراتي. كما تدعم الإمارات المواهب المحلية عبر مبادرات تمكن الفنانين من اكتساب شهرة عالمية والتعاون مع منظمات دولية. تسعى الدولة إلى ترسيخ مكانتها كمركز ثقافي من خلال مشاريع مستقبلية مثل متحف جوجنهايم أبو ظبي، في إطار رؤية تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط وتعزيز التبادل الثقافي عالميًا (Akhtar ,2025).

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي قوة إعلامية متنامية، تعزز من دورها في الساحة الإقليمية والدولية. ترتكز هذه القوة على إبراز الإنجازات التنموية والسياسية، بالإضافة إلى ترسيخ الهوية الخليجية المشتركة من خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية. تسعى المؤسسات الإعلامية الخليجية إلى تعزيز التغطية الإخبارية المتكاملة، حيث تم توظيف الإعلام الإلكتروني بشكل متزايد ليواكب التطورات العالمية السريعة في مجال الاتصال.

وتؤدي وسائل الإعلام الخليجية دورًا مهمًا في دعم العمل الخليجي المشترك من خلال تقديم صورة موحدة لدول المجلس على الساحة الدولية. وقد شهدت السنوات الأخيرة قفزات نوعية في الأداء الإعلامي، سواء من خلال تطوير المحتوى أو تبني أحدث التقنيات الإعلامية. تعمل دول الخليج على تقديم رسائل إعلامية تهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلام الإقليمي، مع التركيز على إبراز الجهود التنموية والاستثمارات الاقتصادية لدول المجلس (الذييب، 2023).

كما أن دول مجلس التعاون تحرص على تحديث البنية التحتية الإعلامية عبر إقرار سياسات تدعم الابتكار في المجال الإعلامي، مما أسهم في زيادة تأثير المؤسسات الإعلامية الخليجية عالميًا، ومن أبرز مظاهر هذا التطور هو تأسيس منصات

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

إعلامية متعددة اللغات تستهدف شرائح متنوعة من الجمهور، إضافةً إلى دعم الإعلاميين والصحفيين عبر منظمات مهنية تعمل على توحيد الجهود الإعلامية الخليجية وتعزيز التعاون المشترك بين دول المجلس، بالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام الخليجي لا يقتصر فقط على القنوات الرسمية، بل يشمل أيضًا شركات الإنتاج والمؤسسات الإعلامية الخاصة، التي لعبت دورًا كبيرًا في المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي. هذه الشركات ساهمت في إنتاج محتوى يعكس القيم الخليجية، ويعزز مكانة الإعلام الخليجي كمصدر موثوق للمعلومات، ما جعل العديد من وسائل الإعلام الخليجية من بين الأكثر متابعة في العالم العربي.

وتحتضن دول الخليج مؤسسات إعلامية مثل مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، اللذين يعملان على إنتاج محتوى يعكس الهوية الخليجية ويوحد الرسالة الإعلامية للدول الأعضاء. ومن النماذج الإعلامية الناجحة في دول الخليج، نجد أن قناة الجزيرة القطرية تعتبر نموذجًا رائدًا في استخدام القوة الناعمة في الخليج منذ إطلاقها عام 1996، حيث أصبحت الوسيلة الإعلامية الأكثر شعبية بين الناطقين بالعربية، مع تركيزها على القضايا المثيرة للجدل ونقل الأحداث الحصرية في العديد من المناطق حول العالم، بتمويل من عائدات الطاقة القطرية، إذ استطاعت قناة الجزيرة التأثير على الخطاب الإعلامي العربي وتعزيز نفوذ قطر إقليميًا، خاصة خلال الربيع العربي وأزمة الخليج 2017–2021 (Guzansky & Zalayat, 2024).

وسعت قطر نفوذها الإعلامي عالميًا عبر إطلاق قناة الجزيرة الإنجليزية عام 2006، ما مكنها من تقديم رؤى مختلفة عن الشرق الأوسط والتحدي الإعلامي للغرب. كما أدركت قطر مبكرًا تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، فأنشأت قناة الجزيرة الإنجليزية +AJ (الجزيرة بلس) التي تستهدف جيل الشباب في الغرب، وتركز على القضايا الاجتماعية والحقوقية، مع إيلاء اهتمام خاص بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك، تمول قطر منصات إعلامية مثل "ميدل إيست آي" و"ميدل إيست مونيتور"، التي تروج لروايات تبرز نفاق الغرب في قضايا حقوق الإنسان، مما يؤثر على صورة إسرائيل بين الجماهير الغربية.

على الجانب الآخر، تركز الإمارات والسعودية على الإعلام العربي، مع استثناء مدينة دبي للإعلام، التي توفر بيئة جاذبة لوسائل الإعلام العالمية مثل "سي إن إن" و"بي بي سي"، مما يعزز صورة الإمارات عالميًا، بذلك تعتمد كل من قطر والإمارات على استراتيجيات إعلامية معقدة لتعزيز نفوذهما وصورتهما الدولية، ليس عبر الدعاية المباشرة، بل من خلال إعادة تشكيل الخطاب العالمي حول سياساتهما وثقافتيهما (الذبيب، 2023).

المطلب الثالث: الدبلوماسية العامة ودورها في ترسيخ مكانة المجلس

إن الدبلوماسية العامة تلعب دورًا محوريًا في ترسيخ مكانة مجلس التعاون الخليجي على الساحة الدولية، حيث تعتمد الدول الخليجية على مجموعة متنوعة من الأدوات والاستراتيجيات لتعزيز صورتها ونفوذها الإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص هذا الدور في ثلاثة محاور رئيسية:

1. بناء الهوية الوطنية والعلامة الدولية

تقوم دول الخليج، مثل قطر والإمارات والسعودية، باستخدام الدبلوماسية العامة لتعزيز هويتها الوطنية وتحسين صورتها الدولية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الاستثمارات الكبيرة في قطاعات الإعلام والرياضة والثقافة والمساعدات الإنسانية. على سبيل المثال، نجحت قطر في ترسيخ هويتها العالمية عبر قناة الجزيرة وتنظيم كأس العالم 2022، ما عزز من حضورها الدبلوماسي رغم صغر حجمها الجغرافي والديموغرافي. كما تلعب الإمارات دورًا بارزًا في بناء "العلامة الوطنية" من خلال استثماراتها في مجالات الثقافة والفنون، إضافة إلى تنظيم الفعاليات الدولية الكبرى مثل إكسبو 2020 دبي. وتعد هذه الجهود جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى مواجهة تحدي الهوية الناتج عن التغيرات الديموغرافية، وتعزيز الروابط الثقافية مع الدول الأخرى، كما تسهم في تعزيز مكانة مجلس التعاون ككتلة مؤثرة في النظام الدولي (سلامة، 2018).

2. استخدام الدبلوماسية العامة كأداة سياسية

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على الدبلوماسية العامة للتأثير في الرأي العام العالمي وتعزيز مكانتها الدولية، وذلك عبر استخدام وسائل متنوعة مثل الإعلام، ومراكز الأبحاث، وجماعات الضغط (اللوبي). فعلى سبيل المثال، تستعين السعودية والإمارات بشركات العلاقات العامة والتواصل الاستراتيجي للترويج لسياستهما الخارجية وتحسين صورتهما لدى الدول الغربية، بينما استخدمت قطر الإعلام كأداة لتعزيز قوتها الناعمة، لا سيما من خلال قناة الجزيرة، في مواجهة الحملات الإعلامية المنظمة التي سعت إلى تشويه سمعتها خلال أزمة الخليج 2017. تهدف هذه الممارسات إلى تعزيز الشرعية الدولية لدول المجلس، وكسب ثقة المجتمع الدولي، وتقوية مكانتها الدبلوماسية والسياسية، بالإضافة إلى تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، ما يسهم في دعم نفوذها الإقليمي والدولي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية (التميمي، 2017).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/2bsh3839

3. التأثير على السياسات الدولية

تلعب الدبلوماسية العامة دورًا كبيرًا في دعم الأجندات السياسية لدول الخليج على الصعيد الدولي، حيث تستخدم دول المجلس علاقاتها الاقتصادية والثقافية لبناء تحالفات مع الدول الكبرى والتأثير على توجهات السياسة العالمية. فمن خلال اتفاقيات الشراء العسكري والشراكات الاستراتيجية، تسعى دول الخليج إلى ترجمة نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ سياسي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل دول مثل قطر والإمارات على تأسيس تحالفات مع المنظمات الدولية لدعم القضايا الإنسانية، مما يعزز صورتها كدول فاعلة إنسانيًا. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على القوة الناعمة، حيث تسعى دول الخليج إلى التأثير على الآخرين من خلال الجذب الثقافي والقيم المشتركة بدلًا من الإكراه العسكري. ونجد أن نجاح هذه الدول في هذا المجال جعلها فاعلًا مهمًا في النظام الدولي، مما يعزز دور المجلس ككتلة إقليمية ذات تأثير عالمي (منصور، 2025).

المطلب الرابع: توظيف الرياضة والفنون في القوة الناعمة لدول مجلس التعاون

أصبحت الدبلوماسية الرياضية أداة رئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز حضورها الدولي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فمن خلال استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، والاستثمار في الأندية العالمية، وتطوير البنية التحتية الرياضية، تسعى هذه الدول إلى استخدام الرياضة كوسيلة للقوة الناعمة، وتحسين صورتها عالميًا، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع مختلف الدول والمنظمات الرياضية الدولية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو استضافة قطر لكأس العالم 2022، الذي لم يكن مجرد حدث رياضي، بل منصة لعرض التطور الاقتصادي والبنية التحتية الحديثة للدولة، إضافة إلى دور الإمارات والسعودية في تنظيم سباقات الفورمولا 1 وبطولات عالمية أخرى (عمارة & إسحق، 2020).

يشهد التنافس الخليجي في مجال الرياضة صراعًا دبلوماسيًا غير مباشر بين الدول الكبرى في المنطقة، حيث تسعى كل دولة إلى التفوق في استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، وجذب الاستثمارات الرياضية، وشراء الأندية الأوروبية لتعزيز نفوذها. فالإمارات كانت من أوائل الدول التي دخلت هذا المجال من خلال امتلاك مجموعة أبو ظبي لنادي مانشستر سيتي، بينما عززت قطر نفوذها عبر ملكية نادي باريس سان جيرمان، في حين برزت السعودية مؤخرًا من خلال الاستحواذ على نيوكاسل يونايتد وتنظيم فعاليات رياضية عالمية كجزء من رؤية 2030. هذه المنافسة تعكس رغبة كل دولة في استخدام الرياضة كأداة لتحقيق مكانة ريادية على المستوى العالمي.

لكن رغم هذا النجاح، تواجه الدبلوماسية الرياضية الخليجية تحديات متعددة، من بينها الانتقادات الدولية المتعلقة بحقوق العمالة، خاصة في المشاريع الرياضية الكبرى، إضافة إلى الاتهامات باستخدام الرياضة لتبييض السمعة السياسية والاقتصادية، أو ما يعرف بـ "الرياضة لغسيل السمعة". كما أن الخلافات السياسية بين بعض دول الخليج قد تعيق التعاون الرياضي المشترك، حيث برزت هذه التحديات خلال الأزمة الخليجية (2017-2021) التي أثرت على التنسيق بين بعض الدول في استضافة الأحداث الرياضية (الذبيب، 2023).

ومع ذلك، فإن الرياضة ستظل أداة قوية للدبلوماسية الخليجية، حيث ستواصل دول الخليج الاستثمار في البنية التحتية الرياضية، وجذب البطولات الكبرى، وتعزيز نفوذها في المؤسسات الرياضية الدولية. وبفضل الإمكانات المالية الضخمة، والاستراتيجيات الطموحة، والاهتمام العالمي المتزايد بالرياضة، تبدو منطقة الخليج في طريقها للتحول إلى مركز رئيسي للدبلوماسية الرياضية، بما يعكس تطلعاتها الاقتصادية والسياسية في عالم ما بعد النفط.

واستخدمت دول الخليج الفن والفنون كأداة دبلوماسية فعالة لتعزيز قوتها الناعمة وبناء صورتها العالمية، حيث لعبت المتاحف والمعارض الفنية دورًا محوريًا في إبراز الهوية الثقافية الخليجية. من خلال إنشاء مؤسسات ثقافية مثل متحف اللوفر أبو ظبي ومتحف قطر الوطني، استطاعت هذه الدول تقديم رواية حضارية متجددة عن نفسها، ما أسهم في تحسين صورتها الخارجية وترسيخ مكانتها كمراكز ثقافية عالمية. هذه الاستثمارات في الفنون تعكس استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إعادة تشكيل التصورات الدولية وتعزيز التواصل بين الشعوب (Center for International and Regional Studies, 2017).

إلى جانب المتاحف، نظمت دول الخليج مهرجانات ومعارض فنية كبرى مثل بينالي الشارقة وآرت دبي ومؤسسة الدوحة للأفلام، التي أصبحت منصات للحوار الثقافي والتبادل الفني مع العالم. هذه الفعاليات تجذب فنانين ونقادًا ومهتمين بالفن من مختلف الدول، ما يعزز العلاقات الثقافية والدبلوماسية عبر القارات. كما أنها توفر فرصة للدول الخليجية لتقديم سردياتها الخاصة عن تاريخها وثقافتها، بدلًا من الاعتماد على التصورات الخارجية التي قد تكون غير دقيقة أو منحازة.

لم يقتصر دور الفن على العروض المحلية، بل استخدم كأداة دبلوماسية لتعزيز العلاقات الدولية، كما في الشراكات الثقافية بين الإمارات وفرنسا من خلال متحف اللوفر أبو ظبي، أو دعم قطر للمتاحف العالمية الكبرى. هذه المبادرات تندرج ضمن سياسات الدبلوماسية الثقافية التي تهدف إلى بناء جسور التفاهم، ما يجعل الفن وسيلة غير مباشرة للتأثير السياسي والاقتصادي. فالتعاون الفني والثقافي يسهم في توطيد العلاقات بين الدول، بعيدًا عن القنوات التقليدية للدبلوماسية السياسية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

في السياق السياسي، استخدمت دول الخليج الفنون لتمرير رسائل دبلوماسية ناعمة تخدم مصالحها الاستراتيجية. على سبيل المثال، تم توظيف السينما والمسرح والموسيقى لنقل رؤى محددة عن قضايا إقليمية ودولية، مما يعزز الخطاب الدبلوماسي عبر أدوات غير رسمية. كما أن تبني مبادرات لحفظ التراث الثقافي والتعاون مع المؤسسات الفنية الدولية يمنح دول الخليج مصداقية كقوى ثقافية ذات تأثير عالمي (منصور، 2025).

بهذا الشكل، أصبح الفن جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الدبلوماسية لدول الخليج، حيث لم يعد يقتصر على كونه أداة تعبير فني، بل أصبح وسيلة فاعلة لبناء العلاقات وتعزيز القوة الناعمة. عبر المتاحف، المهرجانات، التعاونات الثقافية، والرسائل الفنية، نجحت دول الخليج في توظيف الفنون لتحقيق أهداف دبلوماسية تعزز مكانتها على المسرح الدولي، وتجعلها لاعبة رئيسية في مجال الدبلوماسية الثقافية العالمية.

المطلب الخامس: المساعدات الإنسانية كأداة قوة ناعمة للدول الخليجية

لأن العلاقات الدولية، كغيرها من العلاقات الإنسانية، تتشابك بين الأهداف والمبادئ، وتمزج بين النوايا الحسنة والمصالح الاستراتيجية. ويبرز هذا التفاعل بوضوح في مجال العمل الإنساني، الذي بات خلال العقدين الماضيين عنصرًا أساسيًا في السياسة الدولية. إذ يعتمد مئات الملايين حول العالم على المساعدات الإنسانية، وهو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عام 2023، حين أشار إلى أن 360 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بزيادة تقدر بـ 30% عن عام 2022. كما أن أكثر من 110 ملايين شخص نزحوا قسرًا، ويواجه أكثر من 260 مليون فرد انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، ما يعني أن واحدًا من كل 22 شخصًا يعتمد على المساعدات الإنسانية للصمود أمام النزاعات والكوارث الطبيعية، مع الأمل في الحصول على أبسط مقومات الحياة مثل التعليم الأساسي (عرفات، 2024).

منذ 13 يناير 1960، شهد المجتمع الدولي جهودًا حثيثة لتنظيم العمل الإنساني، مما أدى إلى إنشاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومع تفاقم الأزمات العالمية، تحول العمل الإنساني إلى مسألة مركزية في العلاقات الدولية، مدفوعًا بعاملين رئيسيين: الأول يتمثل في البعد الإنساني والأخلاقي، الرامي إلى التخفيف من معاناة المجتمعات المنكوبة، والثاني يتجسد في البعد البراغماتي، حيث تستغل بعض الدول العمل الإنساني لتعزيز نفوذها الخارجي عبر القوة الناعمة. وفي ظل المنافسة الجيوسياسية، أصبح العمل الإنساني أداة استراتيجية تعزز الدول من خلالها مكانتها الدولية بوسائل غير تقليدية.

وقد برزت بعض دول الخليج ضمن الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال، مستفيدة من قدراتها المالية وخبراتها المتراكمة في تقديم المساعدات على نطاق واسع. وساهمت هذه الجهود في تحسين صورتها الدولية، خاصة في مواجهة الانتقادات التي تربط بين المال الخليجي وتمويل الإرهاب، أو تفتقر إلى الشفافية في تدفق المساعدات. وحرصًا على التوفيق بين احتياجاتها الإنسانية ومتطلبات السيادة الوطنية، تبنت دول الخليج استراتيجيات ممنهجة للعمل الخيري، تستهدف تحقيق مكاسب متعددة، مثل تعزيز مصالحها الوطنية، والمشاركة الفعالة في الجهود الإنسانية العالمية، والتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إليها، وضمان وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجًا. وتأكيدًا على أهمية هذا التوجه، تعد أربع دول خليجية (قطر، السعودية، الكويت، والإمارات) من بين أكبر 20 جهة مانحة للمساعدات الإنسانية عالميًا، مع تطلعات لاحتلال مواقع متقدمة ضمن العشرة الأوائل بحلول عام 2030 (الذبيب، 2023).

ورغم سخاء هذه المساعدات، فإن تقديمها على المستوى الدولي يفرض تحديات كبرى، من بينها الاتهامات باستخدامها كأداة للتأثير الجيوسياسي. وقد بدأت ملامح هذا الدور تتشكل منذ حرب 1967، حيث خصصت دول الخليج جزءًا كبيرًا من مساعداتها لدعم اللاجئين الفلسطينيين. ومع مرور الوقت، طورت الدول الخليجية مؤسساتها المانحة، مثل صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية (1961) وصندوق أبو ظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1974). ورغم هذه الجهود، فإنها لم تسلم من الانتقادات، لا سيما في أعقاب أحداث الربيع العربي، حيث وجهت إليها اتهامات بدوافع سياسية خفية أو حتى بتمويل أنشطة مشبوهة تحت غطاء العمل الإنساني (Center for International and Regional Studies, 2017).

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول، إذ فرضت الولايات المتحدة وأوروبا قيودًا مشددة على التدفقات المالية الخيرية القادمة من الخليج، مطالبة بزيادة الرقابة والشفافية. وجاءت هذه الضغوط في سياق العولمة، حيث أصبح الإفصاح عن مصادر التمويل وضمان الشفافية المالية شرطًا أساسيًا لتعزيز الشرعية الدولية للجهود الإنسانية الخليجية. ورغم ذلك، فإن التدقيق الغربي في الأنشطة الخيرية الخليجية ليس جديدًا، إذ تعود جذوره إلى تأسيس لجنة المساعدة الإنمائية عام 1961، التي تضم 32 دولة معظمها غربية، بينما تتمتع دول الخليج بوضع المراقب فقط دون عضوية كاملة، ما يعكس استمرار المركزية الغربية في تحديد معايير العمل الإنساني، ومحاولة التحكم في أدوات القوة الناعمة لدى الدول الصاعدة. داخليًا، لا تستطيع دول الخليج الحد من أنشطتها الخيرية، نظرًا لأن العمل الإنساني يشكل جزءًا من شرعيتها السياسية، حيث تتوقع المجتمعات

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الخليجية، بما في ذلك الأفراد الأثرياء والمؤسسات الخيرية، من حكوماتهم دعم هذه الجهود كالتزام ديني وأخلاقي. كما أن استمرار المساعدات الخارجية يعزز مكانة الحكومات داخليًا، باعتبارها راعية للعمل الإنساني ومساندة للمبادرات الخيرية.

علاوة على ذلك، أصبح العمل الإنساني أداة استراتيجية لتنويع اقتصادات دول الخليج، حيث يستخدم في بناء شراكات جديدة، وتعزيز مكانتها الدولية، ليس فقط كجهات مانحة، بل كدول فاعلة في التنمية العالمية. ومن أجل التغلب على التحديات الراهنة، تحتاج دول الخليج إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية لضمان مواءمة جهودها مع المعايير العالمية، وتجنب الازدواجية في تقديم المساعدات. كما يمكنها الاستثمار في تنمية الكوادر المحلية المتخصصة في المجال الإنساني، مما يعزز الاستدامة والكفاءة في تقديم المساعدات. وأخيرًا، فإن توثيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه تعظيم الأثر الإنساني، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة (Akhtar, 2025).

المبحث الثالث: تحليل وتقييم القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي وآفاق تعزيزها

بعد استعراض مفهوم القوة الناعمة وأدواتها المختلفة، وبيان كيفية توظيف دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الأدوات لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، يظهر موقع دول المجلس على مؤشرات القوة الناعمة العالمية. فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها دول الخليج والتي انعكست إيجابًا على ترتيبها في هذا المؤشر، فإنها لا تزال تواجه تحديات تعيق الاستفادة القصوى من أدواتها الناعمة. لذلك، يصبح من الضروري دراسة هذه التحديات وتحليل الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز القوة الناعمة لدول المجلس على الساحة الدولية، بما يمكنها من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية بكفاءة أكبر، وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة وموثوقة.

المطلب الأول: دول مجلس التعاون الخليجي والقوة الناعمة

تبنى مجلس التعاون الخليجي استراتيجية ترتكز على مبادئ الأمم المتحدة لتعزيز التعاون والسلم بين الدول، بما يعكس حرصه على الالتزام بالقوانين الدولية والمشاركة البناءة في المجتمع الدولي. حيث يولي المجلس أهمية كبيرة لرفض استخدام القوة الصلبة في حل النزاعات، مفضّلًا الحلول السلمية التي تعزز الاستقرار، كما أنه يتبع سياسة عدم الانحياز لتجنب الدخول في تحالفات قد تزيد من حدة التوترات. بالإضافة إلى ذلك، يدعم المجلس نشر قيم العدالة والمساواة على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ يرى أن استقرار منطقة الخليج مرتبط بإحلال السلام حول العالم.

من هذا المنطلق، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي برزت في السنوات الأخيرة كلاعب مؤثر على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ أصبحت تشارك بفعالية في العديد من القضايا الدولية وتشكل شريكًا موثوقًا في مواجهة التحديات العالمية المتزايدة. حيث يركز المجلس على تعزيز السلم والأمن الجماعي إدراكًا منه لأهمية الوحدة في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، لذلك يشجع على تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الذي يسهم في تحسين وتعزيز التنمية بين الدول الأعضاء. ويعتمد هذا الدور المتنامي بشكل كبير على القدرات الاقتصادية الهائلة لهذه الدول، خاصةً مواردها النفطية الكبيرة التي جعلتها لاعبًا رئيسيًا في أسواق الطاقة العالمية (عبيد، 2002).

ويعد النمو الاقتصادي من أبرز العوامل التي ساهمت في رفع تأثير دول الخليج على الساحة الدولية. وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي والإحصاءات الخليجية، شهد الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ارتفاعًا ملحوظًا؛ فقد سجل عام 2021 زيادة بنسبة 18.3% ليصل إلى حوالي 1.68 تريليون دولار، مما رفع ترتيبها عالميًا وساهم في تحقيق نسبة تبلغ 1.75% من الاقتصاد العالمي (GCC-Stat, 2025)، مما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية مؤثرة. وتتجلى قدرة القوة الناعمة لدول المجلس على التأثير الدولي في استجابتها السريعة للأزمات الكبرى، ففي جائحة كوفيد-19 كانت قطر والإمارات والسعودية من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمساعدات للدول المتضررة، حيث تم إرسال قوافل إغاثة طبية وإنسانية نالت استحسان منظمة الصحة العالمية والمنظمات الإنسانية الدولية.

وفيما يخص قضية تغير المناخ، اتخذت دول الخليج مواقف مسؤولة بتطوير استراتيجيات للحد من الانبعاثات الكربونية، حيث أعلنت الإمارات عن شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة في نوفمبر 2022 لاستثمار 100 مليار دولار في مشروعات الطاقة النظيفة حتى عام 2035، فيما وضعت السعودية خططًا لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2060، مما يبرز التزامها بالمشاركة الفعالة في مواجهة التحديات البيئية على الصعيد العالمي. وعلاوة على القوة المادية والسياسية، نجحت دول المجلس في تعزيز قوتها الناعمة عالميًا؛ فقد احتلت الإمارات مرتبة متقدمة في مؤشر القوة الناعمة لعام 2022، فيما تتمتع السعودية بتأثير قوي داخل العالم الإسلامي بفضل استضافتها للحرمين الشريفين. كما أصبحت دول الخليج مراكز لاستضافة فعاليات دولية بارزة مثل إكسبو 2020 في دبي وكأس العالم 2022 في قطر، مما يعكس الثقة العالمية في قدراتها على تنظيم أحداث ضخمة ويعزز مكانتها كرمز للتعاون الدولي والسلام والاستقرار (الهدابي، 2022).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

ويعتمد مؤشر القوة الناعمة على عدة معايير، مثل القوة الاقتصادية، العلاقات الدولية، الثقافة والتراث، التكنولوجيا، والدبلوماسية العامة. هذه المعايير تساهم في تحديد قدرة الدول على التأثير في المشهد العالمي دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج مؤشرات القوة الناعمة لعامي 2024 و2025 تفاوتًا كبيرًا في الأداء بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجحت بعض الدول في تعزيز قوتها الناعمة، بينما واجهت دول أخرى تحديات ملحوظة. فقد استمرت الإمارات على رأس هذه الدول، مستفيدة من استثماراتها الضخمة في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا والاقتصاد والإعلام، كما ساهمت استضافتها للفعاليات الدولية الكبرى مثل إكسبو 2020 بشكل كبير في تعزيز مكانتها الدولية، فالدور الدبلوماسي النشط للإمارات جعلها مركزًا تجاريًا عالميًا وقوة ناعمة بارزة في المنطقة (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2024).

أما السعودية، فقد شهدت تحسنًا ملحوظًا في مؤشر القوة الناعمة في عام 2024، إلا أن نتائج عام 2025 أظهرت تراجعًا ملحوظًا. هذا التراجع يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل، بما في ذلك التحديات الاقتصادية الناجمة عن الاعتماد المفرط على النفط، والانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في المنطقة. رغم ذلك، فإن رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية تسير على المسار الصحيح، ما قد يعزز مكانتها في المستقبل.

قطر، من جانبها، حافظت على ترتيب متقدم في مؤشرات القوة الناعمة العالمية، مستمرة في تعزيز نفوذها عبر استثمارات كبيرة في الإعلام، خاصة من خلال قناة الجزيرة التي تُعد منصة رئيسية لعرض رؤاها وسياساتها على المستوى الدولي. كما ساهمت استضافة الدولة لنهائيات كأس العالم 2022 في زيادة جاذبيتها وإبراز قدراتها التنظيمية والثقافية على الساحة العالمية. إضافة إلى ذلك، نجحت قطر في حل عدد من النزاعات الإقليمية والدولية من خلال دبلوماسية الوساطة، مما عزز دورها كفاعل مؤثر في السياسة الإقليمية. وعلى الرغم من الحصار الإقليمي الذي تعرضت له عام 2017، فقد أثبتت أدوات القوة الناعمة فاعليتها في رفع مكانتها الدولية وتحسين صورتها كداعم للسلام والاستقرار الإقليمي والدولي، ما يعكس قدرة الدولة على استخدام وسائل غير تقليدية لتحقيق نفوذ مستدام وسمعة إيجابية في المجتمع الدولي (Ghahriyan, 2022).

وفيما يتعلق بالدول الأخرى في منطقة الخليج، مثل الكويت والبحرين وعمان، فقد جاءت هذه الدول في مراكز متأخرة نسبيًا على مؤشرات القوة الناعمة، نظرًا لصغر حجم اقتصاداتها وضعف حضورها الدولي مقارنة بالإمارات وقطر والسعودية. ومع ذلك، تمتلك الكويت نفوذًا ملحوظًا في المجال الإنساني بفضل ريادتها في تقديم المساعدات التنموية والإغاثية، مما يعزز من سمعتها الدولية ويزيد من تأثيرها على الساحة العالمية. أما عمان، فتتبنى سياسة الحياد والتوازن الدبلوماسي، ما يمنحها استقرارًا استراتيجيًا ويكسبها احترامًا وتقديرًا من القوى الإقليمية والدولية. ومن جانبها، تواجه البحرين تحديات اقتصادية وسياسية تقلل من قدرتها على تطوير أدوات القوة الناعمة وتوسيع نفوذها، مما يجعل تقدمها في هذا المجال محدودًا مقارنة ببقية دول الخليج. (إحصائيات، 2025).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في توظيف القوة الناعمة

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات متعددة في توظيف قوتها الناعمة، على الرغم من امتلاكها موارد اقتصادية وإعلامية وثقافية كبيرة. من أبرز هذه التحديات:

1. عدم تكامل السياسات الخارجية

على الرغم من الجهود الفردية الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها دول الخليج لتعزيز قوتها الناعمة، إلا أن غياب سياسة خارجية موحدة يحد بشكل ملحوظ من التأثير الجماعي لهذه الجهود ويجعلها أقل فاعلية على الصعيد الدولي. فعدم التنسيق بين الدول يؤدي إلى رسائل متباينة ومتفاوتة في المحافل الإقليمية والدولية، مما يضعف قدرة المجلس على ممارسة نفوذ مؤثر في القضايا الإقليمية والدولية، ويحد من قوة الصورة الإيجابية التي تسعى الدول إلى إبرازها عبر أدواتها الناعمة مثل الإعلام والثقافة والدبلوماسية العامة والمبادرات الإنسانية والرياضية، ويجعل من الصعب تحقيق تكامل استراتيجي يحقق أهدافها المشتركة على المستوى العالمي.

2. التوازن بين القوة الناعمة والصلبة

تعتمد دول الخليج بشكل رئيسي على مواردها الاقتصادية والمالية الضخمة كأداة نفوذ قوية وفعّالة في بعض المجالات، إلا أنها لم تطور بعد بشكل متكامل أدوات القوة الناعمة الخاصة بها، مثل الثقافة والدبلوماسية العامة والفنون والمبادرات التعليمية والإنسانية. هذا النقص في التكامل بين الإمكانات الاقتصادية والأدوات الناعمة يؤدي أحيانًا إلى فجوة واضحة بين قوتها الاقتصادية وقدرتها على التأثير الثقافي والدبلوماسي على الصعيد الدولي. ونتيجة لذلك، يصبح تأثيرها محدودًا في بعض الملفات والقضايا الدولية، خاصة عندما تواجه تحديات سياسية أو أزمات إقليمية معقدة تتطلب توظيف أدوات ناعمة فعّالة لتعزيز المصداقية والقبول الدولي، وضمان إيصال رسائل إيجابية ومتسقة تعكس مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/2bsh3839

3. التحديات الإعلامية

رغم وجود منصات إعلامية مؤثرة وبارزة مثل قناة الجزيرة وقناة العربية، التي تلعب دورًا مهمًا في نقل الأخبار والمعلومات إلى الجمهور المحلي والدولي، إلا أن هذه الوسائل تواجه أحيانًا اتهامات بالتحيز أو تقديم وجهات نظر محددة تخدم مصالح معينة، مما يقلل من مصداقيتها في بعض الأوساط الدولية ويؤثر على قدرتها في بناء صورة إيجابية متكاملة لدول الخليج. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية التنسيق في الخطاب الإعلامي بين الدول الأعضاء تجعل من الصعب تقديم رسالة موحدة وشاملة تعكس الإنجازات الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجلس، وبالتالي تقلل من فاعلية الإعلام كأداة استراتيجية للقوة الناعمة، وتحد من قدرته على التأثير في الرأي العام العالمي وتعزيز مكانة دول الخليج على الصعيد الدولي.

4. ضعف التنسيق الثقافي والتعليمي

لا تزال الجهود الثقافية والتعليمية متفرقة ومتباينة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث لا توجد استراتيجية خليجية موحدة وقوية تهدف إلى تعزيز النفوذ الثقافي على المستوى الدولي من خلال التعليم، المنح الدراسية، والمؤسسات الثقافية المختلفة. هذا التشتت وعدم التنسيق بين الجهود الفردية يحد بشكل كبير من قدرة دول المجلس على إبراز تراثها الثقافي المشترك والترويج له بشكل مؤثر في المحافل الدولية، ويجعل من الصعب تحقيق تأثير طويل المدى ومستدام في المجال الثقافي والتعليم الدولي، سواء عبر برامج تبادل الطلاب، دعم الباحثين، إقامة المعارض الفنية والثقافية، أو المشاركة في الفعاليات التعليمية العالمية.

5. الضغوط الجيوسياسية والتنافس الإقليمي

تدخل دول الخليج في قضايا إقليمية متعددة ومعقدة، مثل النزاعات السياسية، التوترات الحدودية، والمنافسة الاقتصادية بين الدول أو مع أطراف إقليمية أخرى، قد يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على صورتها كقوة ناعمة على المستوى الدولي. فاختلاف المواقف والقرارات بين الدول الأعضاء في المجلس أحيانًا يؤدي إلى تناقض واضح في الرسائل التي تُوجه إلى المجتمع الدولي، مما يضعف الصورة الجماعية لدول الخليج ويقلل من قدرتها على بناء حضور موحد ومؤثر. هذا الوضع يجعل من الصعب توظيف أدوات القوة الناعمة بفعالية لتعزيز التفاهم الدولي، دعم المبادرات السلمية، أو المشاركة في الحلول الدبلوماسية للأزمات الإقليمية، ويبرز الحاجة إلى مزيد من التنسيق الاستراتيجي لضمان تحقيق أهدافها الناعمة بشكل مستدام وفعال.

6. تحديات الهوية الوطنية والتماسك الداخلي

تواجه بعض الدول الخليجية تحديات داخلية متعددة تتعلق بالتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، مثل تحقيق التوازن بين المجتمعات المحلية والوافدة، أو المحافظة على القيم والتقاليد الثقافية في مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع. هذه القضايا الداخلية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قدرة الدولة على استثمار أدواتها للقوة الناعمة على المستوى الدولي، حيث يُنظر إليها أحيانًا على أنها تواجه صعوبات في الحفاظ على استقرارها الداخلي، مما ينعكس على مصداقية رسائلها الخارجية وعلى فاعلية استراتيجياتها الدبلوماسية والثقافية. كما أن معالجة هذه التحديات الداخلية بنجاح يمكن أن يعزز الثقة الدولية بدول الخليج ويزيد من تأثيرها الإقليمي والعالمي عبر أدوات القوة الناعمة المختلفة، بما في ذلك الإعلام والثقافة والمبادرات الإنسانية (العدالة، 2022).

لكن رغم هذه التحديات، تمتلك دول الخليج فرصًا كبيرة لتعزيز قوتها الناعمة من خلال تبني استراتيجيات موحدة وفعّالة تنسّق جهودها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويشمل ذلك تعزيز حضورها الثقافي والعلمي عبر دعم المشاريع البحثية والتعليمية والمعارض الثقافية الدولية، بالإضافة إلى الاستفادة من قوتها الاقتصادية بما يسهم في بناء صورة إيجابية ومتنامية للدولة على الساحة العالمية. كما يمكن لهذه الاستراتيجيات الموحدة أن تزيد من فاعلية أدوات القوة الناعمة، مثل الإعلام والدبلوماسية العامة والمبادرات الإنسانية والرياضية، مما يعزز قدرتها على التأثير في السياسات الدولية وصياغة بيئة إقليمية ودولية أكثر دعمًا لمصالحها (دقمان، 2022).

المطلب الثالث: استراتيجيات تعزيز القوة الناعمة في دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن استعراض استراتيجيات تعزيز القوة الناعمة لمجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل الأساليب المتبعة من قبل كل دولة من دول المجلس في توظيف هذه الأدوات بطرق متنوعة ومتكاملة، مع التركيز على الإمارات وقطر والسعودية باعتبارها الدول الرائدة في استثمار مواردها الاقتصادية والثقافية والإعلامية لدعم حضورها الدولي وتعزيز نفوذها الإقليمي، بالإضافة إلى دراسة البرامج والمبادرات التي تتعلق بالإعلام، الثقافة، الرياضة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، وما يترتب على ذلك من أثر ملموس على تعزيز مكانتها ومصداقيتها على الساحة العالمية.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

1. استراتيجية القوة الناعمة للإمارات العربية المتحدة

تهدف استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات، التي أُطلقت عام 2017، إلى تعزيز مكانتها العالمية عبر بناء منظومة حكومية متكاملة تدعم برامج وسياسات مستدامة في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والسياحية، والإنسانية. تركز الاستراتيجية على إبراز الهوية الإماراتية وتعزيز سمعة الدولة كدولة حديثة ومتسامحة ومنفتحة، مع تطوير هوية موحدة تشمل مختلف القطاعات الإنسانية، والاقتصادية، والإعلامية، والعلمية، بهدف ترسيخ موقع الإمارات كبوابة للمنطقة العربية ومركز ثقافي وعلمي وسياحي مؤثر عالميًا، وبناء شبكات دولية فعالة تخدم مصالح الدولة وتعزز حضورها على المستوى العالمي (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، 2022).

تتألف الاستراتيجية من سبعة محاور رئيسية تمثل أدوات الدبلوماسية العامة لدولة الإمارات، وتشمل: الدبلوماسية الإنسانية، دبلوماسية الشخصيات والتمثيل الدولي، الدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية العلمية والأكاديمية، الدبلوماسية الثقافية والإعلامية، الدبلوماسية الاقتصادية، والهوية الموحدة. ومن خلال هذه المحاور، تسعى الإمارات لتعزيز علاقاتها الدولية، ونشر ثقافتها، وترسيخ صورتها كدولة رائدة في التنمية والتسامح والانفتاح على العالم. وقد انعكس نجاح الاستراتيجية عمليًا في ترتيب الإمارات العاشر عالميًا في Global Soft Power Index لعامي 2024 و2025، مع ارتفاع قيمة العلامة الوطنية بمقدار 20.6 مليار دولار بعد تنظيم Expo 2020 Dubai، ما يعكس قوة السياسات والخطوات المنهجية التي اعتمدتها الدولة لتعزيز أدواتها الناعمة (Al Etihad, 2023; Brand Finance, 2023).

تعكس هذه المؤشرات قدرة الإمارات على تحويل رؤيتها الاستراتيجية إلى واقع ملموس على المستوى الدولي، حيث لم تعد القوة الناعمة مجرد شعار أو خطة نظرية، بل أداة فعّالة لتعزيز سمعة الدولة وجذب الاستثمار والسياحة وتعزيز العلاقات الثقافية والدبلوماسية، ما يؤكد الدور المتنامي للإمارات كفاعل عالمي مؤثر في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والدبلوماسية.

2. استراتيجية القوة الناعمة لدولة قطر

تتبنى قطر استراتيجية شاملة في استخدام القوة الناعمة لتعزيز مكانتها الدولية، معتمدة على أدوات متعددة تشمل الرياضة، الإعلام، الدبلوماسية، والتعليم. وقد انعكس هذا التوجه عمليًا في تصنيف قطر ضمن Global Soft Power Index لعام 2025، حيث احتلت المرتبة 22 عالميًا بدرجة 100/54.5، وحلت ثالثة عربيًا بعد بعض دول الخليج (The Peninsula Qatar, 2025). في المجال الرياضي، ساعد استثمار قطر في استضافة كأس العالم 2022 وامتلاك أندية كبرى على تعزيز حضورها الدولي، بينما لعبت شبكة الجزيرة الإعلامية دورًا محوريًا في نشر خطابها السياسي والثقافي عالميًا. كما وظفت قطر الدبلوماسية الإنسانية في حل النزاعات، مثل أزمات الصومال وليبيا ودارفور، وساهمت في تحقيق اتفاقيات سلام في العديد من النزاعات حول العالم، ما عزز من تأثيرها الدولي ومكانتها كقوة ناعمة (قبلان, 2023).

تركزت جهود قطر أيضًا على التعليم والاستثمار الثقافي من خلال مؤسسة قطر والمدينة التعليمية، ما جعل الدولة مركزًا إقليميًا للأبحاث والتبادل الأكاديمي، وساهم في تعزيز سمعتها عالميًا كمركز علمي وثقافي. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الدوحة رؤية الإسلام المنفتح والحوار بين الأديان لتعزيز علاقاتها مع الغرب، مع استمرار دعمها للقضايا العربية والإسلامية، مثل القضية الفلسطينية. وقد انعكس هذا النهج في تصنيف المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي، حيث سجلت قطر ترتيبًا متقدمًا في عناصر "الثقافة والتراث" و"العلاقات الدولية والدبلوماسية"، ما يوضح فعالية استراتيجيتها المتكاملة في تعزيز جاذبيتها الدولية (JHAS-BWU, 2024; قبلان, 2023).

تؤكد هذه المؤشرات أن قطر نجحت في ترجمة أدوات القوة الناعمة إلى تأثير ملموس على الصعيد الدولي، حيث لم تعد الاستراتيجية مجرد خطاب نظري، بل أداة عملية لتعزيز سمعتها وجذب الاستثمار والسياحة وتعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية والدبلوماسية، ما يجعلها لاعبًا أساسيًا في المشهد الدولي على الرغم من صغر حجمها الجغرافي.

3. استراتيجية القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية

ترتكز الاستراتيجية السعودية للقوة الناعمة على استثمار مكانتها الدينية والثقافية والاقتصادية لتعزيز نفوذها الدولي، حيث تستفيد من دورها كحاضنة للحرمين الشريفين وخدمتها للحجاج والمعتمرين، مما يمنحها عمقًا روحيًا وتأثيرًا واسعًا في العالم الإسلامي. وقد شهد عام 2024 أداء أكثر من 18.5 مليون حاج ومعتمر وفق تقرير وزارة الحج والعمرة (Al Arabiya English, 2025)، بينما بلغ عدد الحجاج لموسم 1446هـ 1,673,230 حاجًا بحسب الهيئة العامة للإحصاء (General Authority for Statistics, 2025). كما تسعى المملكة إلى تصدير نموذجها الديني المعتدل عبر المؤسسات الدينية والتعليمية، إلى جانب دعمها للعمل الخيري والإنساني على المستوى الدولي، ما يعزز صورتها كدولة مسؤولة تسهم في الاستقرار والتنمية (الحميدين، 2021).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

على الصعيد الثقافي والاقتصادي، تعتمد المملكة على رؤيتها الطموحة 2030 لتعزيز الانفتاح الثقافي من خلال الفنون والترفيه والسياحة، إلى جانب توظيف اقتصادها القوي والاستثمارات الضخمة في مشاريع عالمية لزيادة نفوذها الناعم. وقد سجّلت السعودية في عام 2024 ما يقرب من 29.7 مليون زائر دولي و86.2 مليون رحلة سياحية محلية (DataSaudi, 2025)، كما بلغ إجمالي الإنفاق السياحي 283.8 مليار ريال، منها 168.5 مليار ريال للزوار الدوليين (Arab News, 2025). كما أسهمت الفعاليات الثقافية والترفيهية مثل موسم الرياض في رفع عدد الزوار الدوليين بنسبة 47.6% وفق بيانات VisaNet (Zawya, 2025). وتروج المملكة لصورتها كقوة مؤثرة عبر الدبلوماسية العامة ودعم المنظمات الدولية وقيادة مبادرات في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في تشكيل السياسات الإقليمية والدولية دون الحاجة إلى أدوات القوة الصلبة.

بهذا التكامل — بين الأبعاد الدينية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية — تبدو المملكة وهي تنفّذ رؤية 2030 كدولة تسعى لتجديد صورتها داخليًا وخارجيًا، معتمدة على أدوات ناعمة متعددة تساعد على بناء هوية وطنية محافظة لكن منفتحة، تُرضي الداخل وتعزز جاذبيتها للعالم في آن واحد.

تلعب استراتيجيات القوة الناعمة التي تعتمدها الإمارات وقطر والسعودية دورًا محوريًا في تعزيز نفوذ مجلس التعاون الخليجي عالميًا، إذ يسهم التكامل بين الأدوات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية التي توظفها كل دولة في بناء قوة جماعية أكثر تأثيرًا وفاعلية. فبينما تركز الإمارات على الهوية الموحدة والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، تستثمر قطر بقوة في الرياضة والإعلام والتعليم، في حين تعتمد السعودية على مكانتها الدينية وثقلها الاقتصادي. ويسمح هذا التنوع في الأدوات بتشكيل صورة متكاملة لمجلس التعاون، من خلال تعزيز الهوية الخليجية في المبادرات الثقافية والإعلامية، وتوحيد الجهود الدبلوماسية في الوساطات الدولية بما يضمن تحقيق تأثير مضاعف على الساحة العالمية (الذبيب، 2023).

كما أن التأثير الإعلامي والاقتصادي يشكلان ركيزتين أساسيتين للقوة الناعمة الخليجية؛ إذ تمتلك قطر قناة الجزيرة كأداة إعلامية ذات حضور دولي واسع، بينما تستثمر الإمارات والسعودية في منصات إعلامية عالمية متنوعة، الأمر الذي يتيح لدول المجلس قدرة أكبر على صياغة الرأي العام العالمي وتعزيز رؤية خليجية موحدة. وإلى جانب ذلك، تُعد السعودية والإمارات من أهم الاقتصادات الإقليمية، مما يمكّن المجلس من توظيف قوته الاقتصادية في تعزيز نفوذه الدبلوماسي عبر دعم مبادرات التنمية المستدامة، وتشجيع الابتكار، وتمويل مشروعات ريادة الأعمال عالميًا، بما يسهم في ترسيخ مكانته كطرف اقتصادي مؤثر في النظام الدولي.

أما على الصعيد الثقافي والديني، فتمنح المكانة الإسلامية للسعودية فرصة لتوظيف نفوذها في دعم نشر الإسلام المعتدل وتعزيز الحوار بين الأديان، بينما تؤدي الفعاليات الثقافية والرياضية الدولية التي تستضيفها قطر والإمارات دورًا مهمًا في تحسين الصورة الذهنية لدول المجلس عالميًا. وبشكل متوازٍ، يمكن لمجلس التعاون تعزيز دوره في دعم الاستقرار الإقليمي من خلال دبلوماسية الوساطات التي تتبناها قطر، مع توفير دعم إماراتي وسعودي على المستويين الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي يجعل من المجلس فاعلًا دوليًا مؤثرًا في القضايا الإقليمية والعالمية عبر توظيف أدوات القوة الناعمة بفاعلية أكبر (مدني، 2023).

النتائج

بناءً على التحليل المستفيض لاستراتيجيات القوة الناعمة لدول مجلس التعاون الخليجي وأدواتها المتنوعة في الإعلام والثقافة والتعليم والرياضة والاقتصاد، يتضح الدور المتنامي لهذه الأدوات في تعزيز مكانة الدول على المستويين الإقليمي والدولي. كما يظهر التنوع في استراتيجيات كل دولة، إضافة إلى التحديات المتعلقة بتكامل الجهود وغياب سياسات موحدة، وهو ما يؤثر على مدى فعالية القوة الناعمة كأداة استراتيجية مشتركة للمجلس. وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص أبرز النتائج في النقاط التالية:

1. أصبحت القوة الناعمة أداة استراتيجية مركزية في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تمكّن الدول من تحقيق أهدافها وتأثيرها على البيئة الإقليمية والدولية دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية الصلبة.
2. نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في توظيف مجموعة متنوعة من أدوات القوة الناعمة، بما في ذلك الدبلوماسية العامة والإعلام والثقافة والتعليم والرياضة، لتعزيز حضورها وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية.
3. تمثل القوة الاقتصادية الركيزة الأساسية للقوة الناعمة الخليجية، إذ استخدمت الدول مواردها المالية واستثماراتها الخارجية لتوسيع نفوذها وتعزيز علاقاتها السياسية والدبلوماسية على المستوى العالمي.
4. لعب الإعلام الخليجي دورًا مؤثرًا في بناء الصورة الذهنية الإيجابية لدول المجلس، على الرغم من التحديات المتعلقة بالمصداقية والتنافس الإقليمي بين بعض القنوات الإعلامية.
5. تختلف استراتيجيات القوة الناعمة بين الدول، حيث تميزت الإمارات وقطر والسعودية بنماذج متنوعة ومتكاملة للاستفادة من الإعلام والثقافة والاقتصاد والرياضة كأدوات لتعزيز نفوذها الدولي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

6. يمثل غياب سياسة خليجية موحدة للقوة الناعمة تحديًا رئيسيًا، إذ يؤدي إلى تشتت الجهود وصعوبة بناء صورة موحدة ومؤثرة لمجلس التعاون على المستوى الدولي.
7. تبرز المبادرات الإنسانية والدبلوماسية الوسيطة كوسائل فعّالة لتعزيز نفوذ دول المجلس، إذ تسهم في بناء علاقات إيجابية مع الدول الأخرى وترسيخ صورة دول الخليج كدول فاعلة مسؤولة تسهم في الاستقرار الإقليمي والدولي.

التوصيات

تستند هذه التوصيات إلى النتائج التي توصل إليها التحليل حول دور القوة الناعمة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع مراعاة النجاحات والتحديات التي تواجهها هذه الدول في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. وتهدف التوصيات إلى تقديم آليات عملية لتعزيز فعالية القوة الناعمة الخليجية، سواء من خلال توحيد الاستراتيجيات، أو تطوير أدوات الإعلام والثقافة والتعليم والدبلوماسية، أو الاستثمار في المبادرات الإنسانية والاقتصادية، بما يسهم في بناء صورة موحدة وقوية لمجلس التعاون على المستوى الدولي. وفيما يلي التوصيات المقترحة:

1. تطوير استراتيجية خليجية موحدة للقوة الناعمة تشمل التنسيق في مجالات الإعلام والثقافة والتعليم والدبلوماسية العامة، بهدف تعزيز الحضور الجماعي لمجلس التعاون على الساحة الإقليمية والدولية.
2. إنشاء مجلس خليجي متخصص بالقوة الناعمة يتولى التخطيط والإشراف على المبادرات الثقافية والإعلامية والتعليمية المشتركة بين الدول الأعضاء، لضمان تكامل الجهود وتحقيق أثر جماعي أكبر.
3. تعزيز الاستثمار في التعليم والتبادل الأكاديمي من خلال زيادة المنح الدراسية وإنشاء مؤسسات بحثية وثقافية مشتركة تعكس الهوية الخليجية وتعزز التأثير الثقافي والعلمي للدول.
4. توظيف الإعلام الخليجي بشكل استراتيجي لبناء صورة إيجابية موحدة لدول المجلس، تُبرز القيم المشتركة والإنجازات التنموية والإنسانية، مع مراعاة التنافس الإعلامي الإقليمي.
5. دعم الصناعات الثقافية والإبداعية الخليجية مثل السينما والموسيقى والفنون البصرية، لتصبح أدوات فعّالة في تعزيز الهوية الخليجية والتأثير الثقافي على المستويين الإقليمي والدولي.
6. الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية لتعزيز سمعة دول المجلس كدول فاعلة مسؤولة تسهم في الاستقرار والتنمية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، مع التركيز على المبادرات التي تحقق تأثيرًا مستدامًا.
7. إطلاق برامج مشتركة للهوية الخليجية تشمل الأنشطة الشبابية والثقافية والإعلامية، بهدف ترسيخ الانتماء المشترك، وتعزيز الوحدة بين الدول الأعضاء، وتعظيم تأثيرها في الخارج.

الخاتمة

أثبتت القوة الناعمة أهميتها كأداة استراتيجية مؤثرة في تشكيل صورة الدول وتعزيز نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أظهرت التجارب الخليجية قدرة هذه الدول على استخدام أدوات غير مادية مثل الإعلام والدبلوماسية العامة والتعليم والرياضة والثقافة لبناء صورة إيجابية، وكسب احترام وتأثير أكبر في المجتمع الدولي. كما سمحت القوة الناعمة للدول الخليجية بالتصدي للتحديات الإقليمية والدولية بطريقة أقل تكلفة وأكثر استدامة مقارنة بالاعتماد على القوة الصلبة وحدها، مما يعكس تحولًا في طبيعة النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي لهذه الدول.

وقد برزت الإمارات كنموذج رائد في الدبلوماسية الثقافية والاستثمار في الفعاليات الدولية، حيث استطاعت من خلال المعارض الثقافية والمبادرات التعليمية والرياضية تعزيز صورتها الإقليمية والدولية، بينما ركزت قطر على الإعلام والتعليم والوساطة الدبلوماسية لتعزيز نفوذها الإقليمي والعالمي، فيما اعتمدت السعودية على الإصلاحات الاجتماعية والانفتاح الثقافي في إطار تعزيز مكانتها الدولية وتحسين صورتها بين القوى الإقليمية والدولية. وقد ساهم هذا التنوع في أدوات القوة الناعمة لكل دولة في إظهار قدرة مجلس التعاون الخليجي على التكيف مع المستجدات العالمية وتعظيم أثره الدبلوماسي والثقافي.

ورغم هذه النجاحات، تواجه القوة الناعمة الخليجية تحديات كبيرة تتعلق بالاستدامة وتكامل الاستراتيجيات بين الدول الأعضاء، إذ يظل اختلاف الأولويات الداخلية لكل دولة ووجود الأزمات الإقليمية والسياسية عقبة أمام تحقيق تأثير جماعي موحد. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تنسيق الجهود الإقليمية ووضع استراتيجيات مشتركة، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا والمبادرات التعليمية والثقافية والإنسانية، لتعزيز سمعة دول المجلس وتقوية نفوذها الناعم على المدى الطويل.

إن القوة الناعمة تمثل أداة استراتيجية حيوية لدول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز مكانتها الدولية وبناء صورة إيجابية لها على المستويين الإقليمي والدولي. ورغم التحديات المرتبطة بالاستدامة وتكامل الاستراتيجيات والتقلبات السياسية الإقليمية،

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

يوفر الاستثمار المستمر في الإعلام والثقافة والتعليم والدبلوماسية والرياضة للدول القدرة على زيادة نفوذها بشكل فعّال ومستدام. كما أن تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء يتيح استثمارًا أفضل للمصادر وتبادل الخبرات، مما يعزز كفاءة المبادرات ويضاعف أثرها الدولي. ومن خلال تبني سياسات موحدة، يمكن لمجلس التعاون الخليجي تحويل قوته الناعمة إلى عامل مركزي يضمن له حضورًا مؤثرًا وسمعة متميزة، ويعزز دوره كفاعل استراتيجي قادر على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية بطريقة مستدامة.

المراجع

- **المراجع العربية**

أبو كريم، منصور. (2023). القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين — دراسة مقارنة). *السياسة العالمية، 7* (2), 10–29.

إحصائيات. (2025). *ترتيب دول الخليج على مؤشر القوة الناعمة 2025*. https://ehsaeyat.com/post/trtyb-dwl-lkhlyj-aal-mwshr-lqw-lnaam-2025/

البزيم، رشيد. (2021). المشاريع الرياضية والثقافية في دول الخليج والقوة الناعمة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *47*(183)، 19–43.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. (2022). *استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات*. https://u.ae/ar/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/the-uae-soft-power-strategy

التميمي، نواف يوسف. 2017. *تأثير الدبلوماسية الموازية لدول عربية في الإعلام الغربي* – دراسات إعلامية. مركز الجزيرة للدراسات.

الحميدين، نايف بن سعد. (2021، 15 يوليو). ملامح القوة الناعمة السعودية في ظل رؤية 2030. *جريدة الرياض*. https://www.alriyadh.com/1896409

الرشيدي، أسامة. (2021). القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات. *رؤية تركية*، (1)، 79–111.

الذييب، سليمان بن عبد الرحمن. (2023). القوة الناعمة لدول الخليج: مكامنها – استثمارها – تأثيرها. *مجلة آراء حول الخليج*، (188)، 12–16.

العدلة، مشعل مطلق صلبي. (2022). التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية. *مجلة الدراسات القانونية، 56*(2). جامعة أسيوط، كلية الحقوق، 934–969.

العواد، تركي بن صالح. (2016). القوة الناعمة: تعريفها ومصادرها وأهميتها واختلافها عن القوة الصلبة. *مجلة الدراسات الدولية*، 27، 75–111 .

الهدابي، أمل عبد الله. (2022، 06 ديسمبر). *لماذا سيتصاعد دور الخليج في النظام الدولي؟* مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. https://futureuae.com/tar/Mainpage/Item/7824/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-2023

باكير، علي. (2021). نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة. *سياسات عربية*, *9*(53)، 61–82.

جريدة أم القرى. (2021، 19 مارس). *الموافقة على الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. https://uqn.gov.sa/?p=508

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

دقمان، فيروز. (2022). *رهانات وتحديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تحقيق التعاون الأمني* (مذكرة ماستر، تخصص علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة).

سلامة، معتز. (2018، 15 يناير). القوة الناعمة لدول الخليج: المكانة الدولية والتوظيف السياسي والاستراتيجي. *مجلة آراء حول الخليج*، (126). https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=3571&id=4354%3A2018-01-15-07-34-31&option=com_content&view=article

عبيد، نايف علي. (2002). *مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل (ط. 2)*. مركز دراسات الوحدة العربية.

عرفات، إبراهيم محمد. (2024، 05 أغسطس). *المساعدات الإنسانية الخليجية – كيف تنجح في ظل نظام دولي متذبذب؟* إدارة الاتصال بجامعة حمد بن خليفة. https://www.hbku.edu.qa/ar/news/gcc-and-fluid-international-order

عمارة، محفوظ & إسحق، وديع. (2020). *التنافس الخليجي في مضمار الدبلوماسية الرياضية (تقارير)*. مركز الجزيرة للدراسات.

قبلان، مروان. (30 يوليو 2023). تبنّت قطر استراتيجية تعويضية لتحقيق طموحاتها في بناء دور إقليمي بالقوة الناعمة. *آراء الخليج*، (188). https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=4677&id=6686%3A2023-07-30-10-28-07&option=com_content&view=article

مدني، مايسة مدني محمد. (2023). القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية في أفريقيا (2015–2022). *مجلة الرستمية*, *4*(2).

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (2024، 23 مارس). انعكاس تنامي نفوذ دول الخليج دوليًّا على مؤشر القوة الناعمة. *أخبار الخليج*. https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1361978

منصور، وليد. (2025، 24 فبراير). القوة الاقتصادية تعزّز نفوذ دول الخليج. *القبس*. https://www.alqabas.com/article/5942874-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%AF%D9%88%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

وديع، معروف. (2022). *توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند* [أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة].

- **المراجع الأجنبية**

Akhtar, R. (2025, March 7). *The Arabian Gulf Countries and their Soft Power. Paradigm Shift*. https://www.paradigmshift.com.pk/gulf-countries

Al Arabiya English. (2025, January 13). *Over 18.5 million pilgrims performed Hajj and Umrah in 2024*. https://english.alarabiya.net

Al Etihad. (2023, March 15). *UAE ranks 10th worldwide on global soft power index*. https://en.aletihad.ae/news/uae/4467279/uae-ranks-1st-regionally--10th-worldwide-on-global-soft-powe

Arab News. (2025, January 15). *Saudi Arabia surpasses 116 million tourists in 2024*.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://www.arabnews.com/node/2605395/business-economy

Brand Finance. (2023, June 12). *Expo 2020 Dubai biggest driver as UAE jumps five places in Brand Finance Global Soft Power Index 2023*. https://brandfinance.com/press-releases/expo-2020-dubai-biggest-driver-as-uae-jumps-five-places-in-brand-finance-global-soft-power-index-2023

Center for International and Regional Studies. (2017*). Art and cultural production in the GCC (CIRS Summary Report No. 18).* Georgetown University in Qatar. https://cirs.qatar.georgetown.edu/publications/art-and-cultural-production-in-the-gcc/

DataSaudi. (2025). *Tourism — Annual Statistical Report 2024*. https://datasaudi.sa/en/sector/tourism

GCC Stat. (2025). *GDP at current prices for GCC countries*. https://www.marsa.gccstat.org/gdp-current-prices-gcc?utm_source=chatgpt.com

General Authority for Statistics. (2025). *Hajj 1446H: Total number of pilgrims*. https://stats.gov.sa/w/news/49

Gervais, V. (2011, July 6–9). *Soft power in the Gulf: The politics of the post-rentier state. Paper presented at the 2011 Gulf Research Meeting*, University of Cambridge.

Ghahriyan, M. (2022). Soft power policy in the Gulf Arab states and Armenia in that context. *Fundamental Armenology, 2*(16), 126–134.

Guzansky, Y., & Zalayat, I. (2024). The race for soft power in the Gulf. *Strategic Assessment, 27*(3).

JHAS-BWU. (2024). Qatar's soft power: Culture, media, and diplomacy. *Journal of Humanities and Social Studies, 7*(4), 45–60. https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/article/view/740

The Peninsula Qatar. (2025, February 22). *Qatar strengthens global influence, ranks 22nd in Soft Power Index 2025*. https://thepeninsulaqatar.com/article/22/02/2025/qatar-strengthens-global-influence-ranks-22nd-in-soft-power-index-2025

Wagner, J.-P. N. E. (2014, May 14). *The effectiveness of soft & hard power in contemporary international relations*. E-International Relations.

Zawya. (2025, February). *Riyadh Season adds sparkle to Saudi economy with 47.6% surge in international visitors—VisaNet data*. https://www.zawya.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.